رئيس الجمهورية يشدد على إيداع الإيرادات في الحساب الحكومي

المالية

Al-Maliah Magazine

mof-yemen.net

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن- العدد (153) ديسمبر 2021
A Quarterly Mgazine Concemed with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس الوزراء يزور ديوان
وزارة المالية في عدن

حوار

وزير المالية: التعافي والنهوض
الاقتصادي أولوية

دراسات:

- النقد والشفافية الأمريكي يشيدان بالأداء المالي
- رقمنة المالية العامة
- تقييم أداء الإيرادات العامة في اقتصاد الحرب
- الموارد العامة في ظل الحرب.. الواقع والمحددات

2022
عام التعافي المالي

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

عـودة بعـد توقـف قسـري

بعـد 7 سـنوات مـن التوقـف القسـري نتيجـة الحـرب التـي شـنتها مليشـيا الحـوثي المدعومـة إيرانيًـا، عـلى الوطـن واسـتيلائها عـلى مؤسسـاته ونهـب مقدراتـه، تعـاود مجلـة «الماليـة» الصـدور مـن ديوان وزارة الماليـة في العاصمـة المؤقتـة عـدن، بدعـم وتوجيـه ومتابعـة حثيثـة مـن قبـل معـالي الوزيـر الأسـتاذ سـالم صالـح بـن بريـك، الـذي سـعى منـذ نيلـه الثقـة لإعـادة بنـاء هيـاكل الـوزارة والنهـوض بالماليـة العامـة، ومـا خـروج هـذا العـدد مـن مجلـة الماليـة إلى النـور إلا بصمـة إضافيـة لتلـك الجهـود.

لم يكـن مـن السـهولة بمـكان عـودة المجلـة مـن الصفـر، في ظـل تضـارب الأرقـام وشـحة المعلومـات، وغيـاب الدراسـات الماليـة والنقديـة التي يفـترض بالجهـات الاكاديميـة والبحثية العمـل عليهـا في هـذه المرحلـة، ورغـم ذلـك طوينـا صفحـة الصعوبـات وتسـلحنا بالعـزم لمواصلـة اصدارتنـا القادمـة، بمضمـون نوعـي يركـز عـلى الدراسـات الماليـة والنقديـة ويضـع حلـول للمشـكلات الكثـيرة التـي تعيـق النهـوض بالماليـة العامـة.

يضـم هـذا العـدد ملـف إخبـاري موسـع يوثـق أبـرز النشـاطات واللقـاءات المكثفـة التـي عقدتهـا قيـادة الـوزارة خـلال العـام 2021، كـما يتضمـن ملحـق للمقـالات والدراسـات حـول: «تقييـم أداء الإيـرادات العامـة في اقتصـاد الحـرب، والمـوارد العامـة في ظـل الحـرب.. الواقـع والمحـددات».

ارتئينـا أن يحمـل هـذا العـدد رقـم (153) حيـث صـدر العـدد الأخـير (152) في مايـو 2014 قبل سـيطرة المليشـيات الحوثية عـلى العاصمـة صنعـاء، ونرحـب بمسـاهمات الباحثـين وكافـة العاملـين في الجهـاز المـالي والنقـدي والمـصرفي والإداري لإثـراء المجلـة بدراسـات وأبحـاث ومقـالات متعلقـة بالشـأن الاقتصـادي اليمنـي خصوصًـا والعالمـي عمومًـا.

قبـل أن نترككـم مـع محتويـات العـدد، هنـاك كلمـة شـكر واجبـة لمعـالي وزيـر الماليـة وكل مـن سـاهم في إنجـاح هـذا الإصـدار.

دمتم والوطن بألف خير إلى أن نلتقيكم في العدد القادم.

رئيس التحرير

> **نرحب بمساهمات الباحثين وكافة العاملين في الجهاز المالي والنقدي والمصرفي والإداري لإثراء المجلة بدراسات وأبحاث ومقالات متعلقة بالشأن الاقتصادي اليمني خصوصاً والعالمي عموماً**

المالية
mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

العدد (153) ديسمبر 2021

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد
تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس التحريـر
Chif-in- Editor
وائـــل شائف ثابت
Wail Shaif Thabet

هيئة التحريـر
Editorial Stuff
فاروق عبدالسلام
Farooq Abdulsalam
معاذ عبدالواحد محمد الصبري
Mua'th A. Al-Sabri

المستشار القانوني
Legal Counsel
د. خالد العسلي
Dr. Khaled Al-Asali

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi
أحـــلام عبـــدالواحـــد
Ahlam Abdulwahed

mof-yemen.net

+967771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ملف خاص

5-7

القيادة السياسية تجدد الثقة في وزير المالية

10

الملف الاخباري

وزير المالية يؤكد أهمية تحقيق التعافي 14
رئيس الحكومة يزور ديوان وزارة المالية 15
تقرير الشفافية الأميركي يشيد بالأداء المالي 16
صندوق النقد الدولي يشيد بالاجراءات المالية 28
اختتام برنامج تدريبي لكوادر المالية 28

دراســات

تقييم أداء الايرادات العامة في اقتصاد الحرب 32
الموارد العامة في ظل الحرب.. الواقع والمحددات 37

كتابــات

17 محمد الشعبي
23 محمد الشدادي
29 د.يوسف سعيد
30 معاذ الصبري

حصاد 4

أعوام من بناء المالية العامة

مطلع العام 2018، افتتح نائب وزير المالية حينها الأستاذ/ سالم صالح بن بريك، المبنى المستقل لديوان الوزارة في العاصمة المؤقتة عدن، حيث كانت تعمل قبل ذلك في عدة مكاتب بمبنى فرع وزارة المالية بمحافظة عدن، ليدشن بذلك مرحلة بناء هياكل الوزارة ورفدها بالكفاءات والخبرات التي يؤمل عليها رسم سياسية مالية للدولة والنهوض بواقعها من الصفر، في ظل تحديدات كبيرة خلفتها 3 أعوام من الحرب والاستيلاء على إيرادات ومقدرات الدولة من قبل مليشيا الحوثي.

تحديات كبيرة

ورغم التحديات الكبيرة عملت وزارة المالية من العاصمة المؤقتة عدن، على إعادة البوصلة وتصحيح مسار ايرادات ونفقات الدولة بحدودها المعقولة، لتجاوز مرحلة العبث والهدر العام للموارد، والخروج من الوضع المالي المأزوم إلى مرحلة الاستقرار النسبي، في ظل ظروف حرب وفساد انهك البلد وبعث على حالة اليأس في نفوس المواطنين.

وتعمل الوزارة على النهوض بالقطاع المالي مجدداً، من خلال تعزيز الوضع الايرادي للدولة، وتطبيق معايير الشفافية والنزاهة في ادارة المالية العامة للدولة، وتحسين الكفاءة لترشيد استخدام الموارد الشحيحة بحسب الاحتياجات الملحة والطارئة.

بناء الدوائر المالية

بدأت عملية بناء الوزارة من خلال التوسعة في اعادة بناء الدوائر المالية في الوزارة في العاصمة المؤقتة عدن، لاستيعاب مختلف القطاعات والاقسام التي تم اعادة تفعيلها ضمن هيكل الوزارة، وذلك حتى تواكب التطورات والتغييرات التي يعتزم تنفيذها في مختلف قطاعات الوزارة للارتقاء بالأداء المالي.

وأصبح هيكل الوزارة حاليا يضم كافة القطاعات وهي:

- قطاع الموازنة.
- قطاع التنظيم وحساب الحكومة.
- قطاع الوحدات الاقتصادية.
- قطاع الايرادات.

● جولة دولة رئيس الوزراء د. معين عبدالملك برفقة معالي وزير المالية أ. سالم بن بريك في رحاب ديوان الوزارة

> نجحت الوزارة في اعداد اول موازنة عامة للدولة تم اقرارها وصادق عليها البرلمان اليمني في اجتماعه في مدينة سيئون

> طبقت الوزارة ممثلة بمصلحة الجمارك قرار تحريك سعر صرف الدولار الجمركي، (سعر صرف الدولار لأغراض احتساب الجمارك على الواردات) بنسبة ١٠٠ بالمئة إلى ٥٠٠ ريال، والذي ظل مثبتا عند ٢٥٠ ريالا طوال ٧ سنوات

- قطاع العلاقات المالية الخارجية.
- قطاع الشئون المالية والادارية
- قطاع التخطيط والاحصاء والمتابعة.

اقرار أول موازنة

في ابريل 2019، نجحت الوزارة في اعداد اول موازنة عامة للدولة تم اقرارها وصادق عليها البرلمان اليمني في اجتماعه في مدينة سيئون، بعد مرور 5 سنوات على اخر موازنة تم اعدادها.

وكان تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2019، أشاد بـ» التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة على صعيد إعادة بناء كوادرها الفنية، وتحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها، الأمر الذي مكّنها من اتّخاذ الخطوة المهمّة التي تمثّلت في إعداد الموازنة القومية لعام 2019 وهي السنة الأولى التي تُعَدُّ لها موازنةً على مدى خمس سنوات».

وأكد التقرير الحاجة الى» توفيرَ تمويل إضافي من المانحين، في ظل العجز الكبير في المالية العامة، والذي يَصْعُبَ تمويله من خلال الوسائل غير التَّضخُّميّة».

حل اشكالية مرتبات النازحين

مثلت مرتبات موظفي الدولة تحت مسمى» النازحين»، احدى التحديات التي تجاوزتها وزارة المالية، عقب استكمالها عمليات تحويل مرتباتهم منذ شهر سبتمبر 2021م، الى الوزارات والمؤسسات الحكومية المباشرين فيها، بدلا عن الية الصرف السابقة عبر» الكريمي».

وجاءت هذه الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الوزارة تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي ودولة رئيس مجلس الوزراء د معين عبدالملك، بتصحيح وضع» النازحين» المالي في مرافقهم.

بناء قدرات

عملت الوزارة على تعزيز الانضباط المالي واتخاذ خطوات اضافية لضبط النفقات وتنمية الإيرادات بالتنسيق مع السلطات المحلية في المحافظات المحررة، وتجاوز التحديات والصعوبات التي واجهت عمل الوزارة في الفترة الماضية، من خلال اعادة هيكلة الوزارة هيكلة ورسم خطوط واضحة وعريضة للعلاقات بين الوحدات المختلفة.

كما حرصت على بناء القدرات لموظفي الوزارة والعاملين فيها، والارتقاء بمستوى الأداء بمختلف القطاعات.

وتحرص الوزارة على سرعة انجاز المعاملات

ضبط الإيرادات وانـ

بالإضافة إلى انتظام صرف مرتبات قرابة 70% من موظفي الدولة، سعت الوزارة جاهدة لرفع وتيرة تحصيل الإيرادات من خلال ربط الفروع والأوعية الإيرادية بالحساب الحكومي طرف البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن.

وتوجت جهود الوزارة ومخاطباتها المستمرة لرئيس الوزراء بخصوص ضبط الايرادات، بتوجيه فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي

وتحويل المخصصات المالية، للجهات الحكومة وحسابات المؤسسات في فترة وجيزة، الامر الذي قوبل برضا كبير من قبل كل الجهات التي لديها معاملات لدى وزارة المالية، وهو ما يُسرع من معطيات بناء الدولة والارتقاء بادئها المالي، مما يكرس الثقة لدى المانحين والجهات الدولية المختلفة.

تحريك سعر صرف الدولار الجمركي

وضمن جهودها لتصحيح الاختلالات ورفع الإيرادات العامة، طبقت الوزارة ممثلة بمصلحة الجمارك قرار تحريك سعر صرف الدولار الجمركي، (سعر صرف الدولار لأغراض احتساب الجمارك على الواردات) بنسبة 100 بالمئة إلى 500 ريال، والذي ظل مثبتا عند 250 ريالا طوال 7 سنوات.

وسيسهم القرار الذي استهدف في المقام الأول السلع الكمالية، واستثناء السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر وزيت الطهي والوقود والقمح والأرز والحليب والأدوية.

أسهم في وقف تدهور العملة الوطنية، وتحسين الخدمات العامة وانتظام صرف مرتبات موظفي الدولة، مع ضمان عدم تأثيره على المواطنين.

إجراءات تصحيحة

وكانت وزارة المالية وجهت تعميم لأعضاء الحكومة ومحافظ البنك المركزي اليمني ومحافظي المحافظات ورؤساء الهيئات والمصالح الحكومية بإغلاق جميع الحسابات في البنوك التجارية والاسلامية وايداع جميع الإيرادات في البنك المركزي وموافاة الوزارة بما تم.

وجأت هذه الخطوة عقب فتح جهات حكومية خلال السنوات الماضية حسابات في البنك الاهلي والبنوك التجارية والاسلامية، وايداع ايراداتها فيها،

في مخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم(67) لعام 2018، بشان اغلاق الحسابات، حيث تعمل وزارة المالية على ضم الوفورات من ايرادات الوحدات الاقتصادية لموازناتها الجديدة.

مسؤولة عن كافة اليمنيين

وانطلاقا من مسؤوليتها وواجباتها الوطنية والإنسانية تجاه كافة أبناء الشعب اليمني بمختلف محافظات الجمهورية بدون استثناء، باشرت الوزارة منذ مطلع العام 2019، صرف مرتبات المتقاعدين وموظفي الدولة في محافظة الحديدة والبالغ عددهم 31 ألف موظف، واكثر من 30 ألف موظف في قطاع الصحة، والجامعات في المناطق التي تقع تحت سيطرة ميليشيات الحوثي الانقلابية.

قبل ان يتسبب قرار مليشيا الحوثي بمنع تداول العملة الجديدة في اعتذار البنوك التي تم التعاقد معها لعدم قدرتها على تحويل المرتبات، ناهيك عن استمرار المليشيا بنهب الإيرادات ورفض توريدها إلى البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن.

واكدت الوزارة التزامها:» بصرف المرتبات في مناطق سيطرة الحوثيين، متى ما أزيلت العوائق التي افتعلتها المليشيا بما يمكن البنوك من تحويل وصرف المرتبات».

تحديث الإدارة المالية العامة

وخلال العام الماضي سعت الوزارة لتطبيق رؤية حديثة للنهوض بنظم الادارة المالية في وزارته وبما يؤدي الى تحسين إدارة وشفافية المعلومات المالية، وإدارة النقد، وتحديث المشتريات العامة في المؤسسات الحكومية المختلفة، وتتبلور رؤيته في ادارة المالية العامة ، بإنشاء نظام معلومات متكامل للإدارة المالية، وكذلك تطوير قدرات الادارة المالية العامة، وتحديث التدقيق الداخلي، ونظم الادارة المالية العامة على مستوى المحافظات المحررة.

باشرت الوزارة منذ مطلع العام ٢٠١٩، صرف مرتبات المتقاعدين وموظفي الدولة في محافظة الحديدة والبالغ عددهم ٣١ ألف موظف، واكثر من ٣٠ ألف موظف في قطاع الصحة، والجامعات في المناطق التي تقع تحت سيطرة ميليشيات الحوثي الانقلابية

تظام المرتبات

رئيس الجمهورية، ورئيس الوزارء د. معين عبدالملك محافظي محافظات عدن وحضرموت ولحج والمهرة، بتنمية الموارد وتحديد آلية تنميتها وتحصيلها وتوريدها من جمارك وضرائب مركزية وسيادية الى حسابات الحكومة في البنك المركزي اليمني وفروعه بالمحافظات فقط، ووقف الجبايات غير الرسمية تحت اي مسمى كانت، وبمتابعة ومراقبة من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

أكد وزير المالية الأستاذ/ سالم صالح بن بريك، وجود توجهات تنموية مستقبلية لدى الحكومة تتضمن خطط شاملة لكافة القطاعات، مؤكدا انها تسعى لتنفيذها بدعم وتعاون من الأشقاء والأصدقاء.

واشار الى التوجه نحو تعزيز موارد الدولة والعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية والمستدامة وتحسين الأوضاع العامة، وذلك انطلاقاً من مسؤولية وحرص الحكومة على أن يلمس المواطن اليمني التحسن التدريجي على مستوى الخدمات الأساسية والحياة المعيشية بشكل عام..

إلى تفاصيل الحوار..

وزير المالية سالم صالح بن بريك:

الحكومة تسعى لتنفيذ خطط تنموية شاملة

بداية ضعنا أمام واقع المعاناة والتحديات التي تعصف باليمن واليمنيين نتيجة الانقلاب الحوثي؟.

تعمل الحكومة من العاصمة المؤقتة عدن، وفق الامكانيات المتاحة لديها، لاجتياز التحديات الاقتصادية والمالية والسياسية، ويساندنا في هذا التحدي الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، وتعاظم هذا الدعم بعد انقلاب مليشيا الحوثي على الشرعية الدستورية أواخر العام 2014، والذي دفع اليمن إلى نفق مظلم، وأوصله إلى أدنى مستوى مالي ومعيشي يرتقي إلى أقصى حدود الدفع بالانهيار، لاسيّما ما يتصل بالجوانب الاقتصادية والخدمية والمعيشية.

لو سلطنا الضوء على القطاعين الاقتصادي والمالي، فيمكن القول إننا على وشك الانهيار في ظل أزمة تراجع قيمة العملة الوطنية (الريال اليمني) أمام العملات الأجنبية، مع تحسن طفيف في المرحلة الاخيرة بسبب الجهود المبذولة من الحكومة وتحركات الأشقاء والأصدقاء معنا في إيجاد حلول سريعة لإيقاف هذا التدهور، حيث تعدى سعر الدولار الواحد حاجز الـ 1500 ريال يمني، وهو ما تسبب بزيادة معدل التضخم إلى مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل على مر التاريخ، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد السكان تحت خط الفقر، وحالة الحرب والتدمير المتعمد من قبل المليشيات الحوثية وتعاملاتها خارج المؤسسات المالية المتعارف عليها ، وملفات متراكمة ترتبط جميعها بمالية الدولة، ومواجهة تحديات أخرى لاسوأ أزمة إنسانية يتحدث بها العالم، وتزايد أعداد النازحين يوماً تلو الآخر.

برامج اقتصادية ومالية

ما هي توجهات الحكومة اليمنية لمواجهة التحديات والآثار الكارثية والخطيرة لتحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية مستقبلا؟.

– الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، وبإشراف مباشر من الرئيس عبدربه منصور هادي، حريصة على تسخير الدعم السعودي لليمن للنهوض بالتنمية، واستغلال ذلك الدعم بالشكل الأمثل بالاعتماد

الأستاذ/ سالم صالح بن بريك

الحكومة حريصة على تسخير الدعم السعودي لليمن للنهوض بالتنمية واستغلال ذلك الدعم بالشكل الأمثل بالاعتماد على خطط وبرامج اقتصادية ومالية دقيقة

على خطط وبرامج اقتصادية ومالية دقيقة ومدروسة لضمان تحقيق التعافي الاقتصادي والأهداف والنجاحات التنموية المنشودة والتخفيف من حِدة الآثار المالية التي اضرت بالمواطنين بسبب تلاعب المليشيا وتجار العملة والحرب التدميرية من الإنقلابيين الحوثيين على البلاد.

كما توجد لدى الحكومة خطة تنموية مستقبلية تتضمن خطط شاملة لكافة القطاعات، تسعى لتنفيذها بدعم وتعاون من الأشقاء والأصدقاء، تهدف بمجملها لتعزيز موارد الدولة والعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية والمستدامة وتحسين الأوضاع العامة، وذلك انطلاقاً من مسؤولية وحرص الحكومة على أن يلمس المواطن اليمني التحسن التدريجي على مستوى الخدمات الأساسية والحياة المعيشية بشكل عام.

الدعم السعودي

حدثنا حول أوجه الدعم السعودي المقدم لليمن في شتى مجالات وقطاعات الحياة، ونتائج ذلك الدعم؟.

ارتباط المملكة باليمن قديم، وهو ارتباط نابع عن الجوار والمصير المشتركة للبلدين، وفي هذا كله نجد أن المملكة الداعم القوي للاقتصاد اليمني، ومن هذا الدعم وديعة للحفاظ على قيمة الريال اليمني، بمبلغ مليار دولار، إضافة إلى تقديم منحة بمبلغ 200 مليون دولار، لدعم القطاعين الاقتصادي والمالي، وكانت لها آثار ونتائج إيجابية وأتاحت فرصة حقيقية للوفاء بالالتزامات الناشئة من النقد الأجنبي نتيجة للمعاملات التجارية بين الاقتصاد المحلي والخارجي لتغطية الاحتياجات المعيشية لليمن وتنفيذ برامج الحكومة الهادفة لتوفير حاجات السوق المحلية من السلع والخدمات الأساسية للتغلب على المشكلات الناتجة عن نهب مليشيات الحوثي الانقلابية للاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي ، وما لحق ذلك من ممارسات وأوضاع سيئة ألحقت ضرر بالغ على القطاع المالي والمصرفي اليمني، وكذلك تقديم منحة المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء في اليمن بمبلغ 422 مليون دولار، وبكل تأكيد تعد هذه المنحة النفطية بمثابة لبنة أساسية لمرحلة التعافي التدريجي لكهرباء اليمن والمستمرة حتى اليوم.

"المملكة الداعم القوي للاقتصاد اليمني، ومن هذا الدعم وديعة للحفاظ على قيمة الريال اليمني، بمبلغ مليار دولار، إضافة إلى تقديم منحة بمبلغ 200 مليون دولار، لدعم القطاعين الاقتصادي والمالي"

مساعدات إغاثية وتنموية

تضمنت أوجه الدعم السعودي السخي، المساعدات المقدمة عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وتقديم المنح للمشاريع التنموية عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية، إضافة إلى مشاريع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في شتى القطاعات منها الاقتصاد، والصحة، والزراعة والثروة السمكية، والنقل من طرق ومطارات وموانئ، والكهرباء والمياه والتعليم، وغيرها من المساعدات المالية، فضلاً عن الإعانات المالية للطلاب والطالبات اليمنيين المبتعثين في الخارج، ومشروع "مسام" الذي نجح منذ تأسيسه في يونيو عام 2018م، في انتزاع أكثر من 296 ألفاً و 181 لغماً، زرعتها المليشيات الحوثية في اليمن.

*عن صحيفة البلاد

دعم قوي للشرعية

كيف تنظرون لدعم الأشقاء والأصدقاء وبمقدمتهم المملكة العربية السعودية لليمن في المرحلة الراهنة؟.

– تتصدر المملكة العربية السعودية تقديم الدعم المالي المباشر لمساندة الاقتصاد اليمني، ودعم خزينة الدولة، ونأمل كذلك استمراره من الأشقاء والأصدقاء والمانحين والشركاء الدوليين الدعم لمواجهة تلك التحديات والآثار الخطيرة والكارثية التي تهدد الحياة الإنسانية لشتى فئات وشرائح المجتمع في اليمن بدون استثناء، وتظل المملكة النموذج المضيئ في دعم اليمن للخروج من أزمته الخانقة، وهو ما تجسد بشكل جلي وواضح من خلال استجابة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، وسمو نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، لنصرة ودعم الشرعية اليمنية، والدور الرئيسي للتحالف في التصدي لكافة المخاطر المزعزعة للأمن والاستقرار الإقليمي، فضلا عن تقديم الدعم المالي السخي، والإغاثي والإنساني والتنموي، والدعم المقدم نقدياً كالودائع البنكية والإعانات المالية، ومؤخراً دعم الطلاب اليمنيين الدارسين في الخارج، وكذا تقديم الدعم الملموس بالمشتقات النفطية لمواجهة الانقطاعات الحادة في الكهرباء، إضافة إلى الدعم الإنساني المستمر.

القيادة السياسية تجدد الثقة في وزير المالية

د. **معين عبدالملك سعيد**- رئيساً لمجلس الوزراء

أدى وزير المالية الأستاذ/ سالم بن بريك اليمين الدستورية امام فخامة الرئيس/ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية، عقب نيله ثقة القيادة واحتفاظه بحقيبة الوزارة لفترة ثانية، ضمن تشكيلة حكومة الكفاءات السياسية برئاسة الدكتور معين عبدالملك.

وسبق أن عين بن بريك وزيرا للمالية بموجب القرار الجمهوري رقم (32) لسنة 2019، حيث كان يشغل قبلها منصب نائب وزير المالية وقبلها رئيس مصلحة الجمارك التي تدرج فيها وظيفيا وصولا الى رئاستها.

ونص القرار الجمهوري رقم (7) لسنة 2020، على تشكل الحكومة على النحو التالي: -

اللواء الركن/
إبراهيم علي أحمد حيدان
وزيراً للداخلية

الفريق الركن/
محمد علي أحمد المقدشي
وزيراً للدفاع

د. أحمد عوض بن مبارك
وزيراً للخارجية وشئون
المغتربين

الأستاذ/ سالم صالح سالم
بن بريك
وزيراً للمالية

معمر مطهر محمد الإرياني
وزيراً للإعلام والثقافة والسياحة

نايف صالح عبدالقادر البكري
وزيراً للشباب والرياضة

د. نجيب منصور حميد العوج
وزيراً للاتصالات وتقنية المعلومات

د. واعد عبدالله عبدالرزاق باذيب
وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي

عبدالسلام عبدالله سالم باعبود
وزيراً للنفط والمعادن

د. خالد أحمد أحمد الوصابي
وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
والتعليم الفني والتدريب المهني

أحمد عمر محمد عرمان
وزيراً للشئون القانونية وحقوق الانسان

م. توفيق عبدالواحد الشرجبي
وزيراً للمياه والبيئة

محمد محمد حزام الأشول
وزيراً للصناعة والتجارة

د. عبدالسلام صالح حميد هادي
وزيراً للنقل

محمد عيضة شبيبة
وزيراً للأوقاف والإرشاد

د. قاسم محمد قاسم بحيبح
وزيراً للصحة العامة والسكان

حسين عبدالرحمن الاغبري
وزيراً للإدارة المحلية

طارق سالم صالح العكبري
وزيراً للتربية والتعليم

د. أنور محمد علي كلشات
وزيراً للكهرباء والطاقة

د. محمد سعيد الزعوري
وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل

سالم عبدالله عيسى السقطري
وزيراً للزراعة والري والثروة السمكية

د. عبدالناصر أحمد علي الوالي
وزيرا للخدمة المدنية والتأمينات

بدر عبده أحمد العارضة
وزيراً للعدل

مانع يسلم صالح بايمين
وزيراً للأشغال العامة والطرق

بحضور رئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظي عدن وحضرموت ولحج والمهرة..

رئيس الجمهورية يشدد على ايداع الايرادات السيادية في الحساب الحكومي

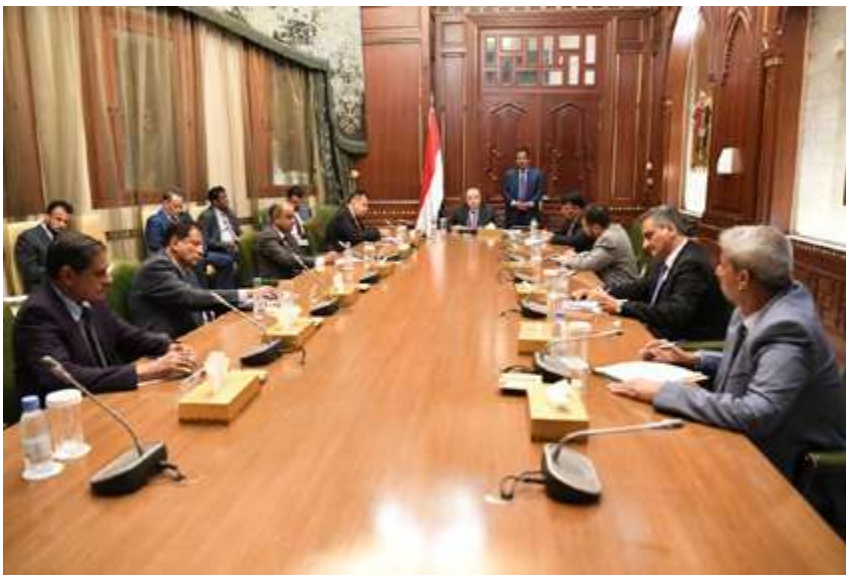

التقى فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، بحضور رئيس الوزراء الدكتور معين عبد الملك، محافظي محافظات عدن وحضرموت ولحج والمهرة وبحضور وزير المالية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وفي اللقاء، شدّد رئيس الجمهورية، على أهمية تنمية الموارد وتحديد آلية تنميتها وتحصيلها وتوريدها من جمارك وضرائب مركزية وسيادية إلى حسابات الحكومة في البنك المركزي اليمني وفروعه بالمحافظات فقط، ووقف الجبايات غير الرسمية تحت أي مسمى كانت ووقف الاعفاءات الجمركية أو اصدارها وتوحيد التعرفة الجمركية في مختلف المحافظات والمنافذ، مشددًا على التنفيذ كل فيما يخصه الحكومة والمالية والمحافظين وبمتابعة ومراقبة من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

من جانبه عبّر رئيس الوزراء الدكتور معين عبد الملك، عن امتنانه لفخامة الرئيس من خلال هذا اللقاء الذي يجمع عدد من المحافظين والمعنيين، مؤكدًا على تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس الرامية إلى الحد من المركزية وضبط الموارد وتنميتها.

وزير المالية يوجـــ

أكد اجتماع موسع في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزيري المالية سالم بن بريك، والكهرباء والطاقة الدكتور أنور كلشات، أهمية وجود آلية شفافة لاستيراد وقود محطات الكهرباء بمشاركة الوزارات ذات العلاقة.

كما أقر الاجتماع، سداد مستحقات الموردين للوقود الإسعافي خلال الفترة الماضية، واستكمال متطلبات ووثائق عمليات الشراء غير المكتملة لتتمكن وزارة المالية من استكمال إجراءات الصرف.

وشدد وزير المالية، على ضرورة تفعيل عمل لجنة مناقصات استيراد الوقود لمحطات توليد الكهرباء، لانتظام توفير الوقود عبر مناقصات مستوفية الشروط القانونية، ووفق آلية شفافة تضمن الحصول على أقل سعر وأنسب فترة للسداد.

حضر الاجتماع أمين عام رئاسة

تعيين هاني محمد حزام وهاب نائبًا لوزير المالية

صدر القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 2021، قضت المادة الأولى منه بتعيين الأخ/ هاني محمد حزام وهاب نائبًا لوزير المالية.

وقضت المادة الثانية والأخيرة من القرار العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

ـه بسداد مستحقات موردي وقود الكهرباء

الوزراء مطيع دماج، ونائب وزير النفط الدكتور سعيد الشماسي، ومدير عام المؤسسة العامة للكهرباء والطاقة المهندس عبدالقادر باصلعهة.

وزيرا المالية والمياه يناقشان آلية الدعم لمؤسسات المياه

ترأس وزيرا المالية سالم بن بريك، والمياه المهندس توفيق الشرجبي، اجتماعا موسعا في ديوان وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة الدعم المؤسسي لمؤسسات المياه.

كما ناقش الاجتماع، الاشكاليات التي تواجهها مؤسسات المياه في ظل توقف المواطنين عن سداد الاشتراكات، وعجزها عن سداد مرتبات موظفيها، وسُبل تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين.

وأقر الاجتماع، تفعيل إيرادات مؤسسات المياه، وإصلاح أية اختلالات مالية بما يمكنها من مواجهة التزاماتها ومرتبات موظفيها تدريجيا.

وزير المالية يشارك في الاجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدوليين

شاركت اليمن ممثلة بوزير المالية سالم بن بريك، افتراضيًا في الاجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدوليين لعام 2021م، حول تحديات التغير المناخي، بمشاركة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وسلط الاجتماع الضوء على التحديات المناخية في منطقة الشرق الأوسط، والمتضمنة عدم الاستعداد لمواجهة التغيرات المناخية، وعدم توفر البنية التحتية التي تقلل من التغيرات المناخية، وكذا السياسات في مجال التكيف والتخفيف من تلك التغيرات، حيث ترتكز السياسات على استدامة الخدمات.

وقال الوزير بن بريك: «تعتبر اليمن من بين أكثر البلدان في منطقة الشرق الأوسط تأثرا بالتغيرات المناخية، ناهيك عن التحديات الإنسانية الهائلة التي تواجه البلاد، نتيجة الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي الانقلابية، إضافة إلى موجات السيول والجفاف المتكررة الحدوث والتغيرات في أنماط هطول الأمطار وزيادة تواتر العواصف وشدتها»، مؤكدًا على أهمية إعادة تفعيل المشروع التجريبي الموحد والمعني بالمرونة إزاء المناخ التابع للبنك الدولي، والذي يهدف للمساعدة في إدارة المخاطر والفرص الناشئة عن تقلب المناخ وتغيره.

كما تطرق إلى التدخلات والمساعدات المطلوبة لبلادنا، وخصوصًا المساعدة في تعريف المجتمع الدولي بالوضع الحالي لليمن، والدفع بالمانحين لدعم المؤسسة النقدية ممثلة بالبنك المركزي اليمني، وتقديم صندوق النقد الدولي الدعم المناسب لمؤسسات الدولة وبالذات البنك المركزي، وحشد تمويلات المانحين بالتنسيق مع الحكومة للقطاعات الإستراتيجية والحيوية مثل الطاقة والنقل.

في أول اجتماع عقب تشكيل الحكومة..

وزير المالية يؤكد أهمية تحقيق التعافي والنهوض بالاقتصاد الوطني

أكد وزير المالية سالم بن بريك، أهمية وضرورة العمل خلال المرحلة القادمة على إعادة بناء المؤسسات المالية للدولة وتحصيل الموارد وفقا لإستراتيجية ذات أهداف واضحة للمساهمة في تعافي ونهوض الاقتصاد الوطني، وفقا لخطة الحكومة في الجانب الاقتصادي وزيادة الموارد.

وشدد الوزير بن بريك خلال ترؤسه اول اجتماع عقب تشكيل الحكومة الجديدة في ديوان الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا موسعا ضم الوكلاء والوكلاء المساعدين ومدراء عموم الإدارات بالوزارة، على أهمية التركيز على تعزيز الشراكة القائمة مع شركاء الحكومة والمانحين من الأشقاء والأصدقاء والمجتمع الدولي لضمان نجاح خطط ومساعي انتشال البلاد من الأوضاع الراهنة في مختلف مجالات وقطاعات الحياة، والعمل وفق توجيهات فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، التي شدد فيها على ضرورة العمل بمسؤولية وطنية كاملة.

وقال: إن الهجوم الإرهابي الذي استهدف مطار عدن الدولي أثناء وصول الحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، خلق لدى الحكومة تحديا كبيرا ولن يثنيها عن مواصلة جهودها وأداء مهامها ومسؤولياتها وفقا للبرامج والخطط الشاملة في شتى جوانب الحياة وبمقدمتها الجانب المالي والاقتصادي والخدمي.

وأكد وزير المالية، على ضرورة تكاتف جهود الجميع والعمل بروح الفريق الواحد والتقيد والالتزام بالأنظمة والقوانين السارية والنافذة في العام الحالي 2021، لمواجهة الصعوبات والتحديات من أجل ضمان تجاوزها والتغلب عليها، والإسهام في تحسين العملة الوطنية وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على الحياة المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وفقا للإمكانيات المتاحة.

وأشاد بجهود كافة منتسبي وموظفي وعمال وزارة المالية خلال المرحلة الماضية والذين عملوا في ظل ظروف بالغة الصعوبة وواجهوا تحديات جمة في الجوانب الاقتصادية والمالية، ومع ذلك حشدوا كافة طاقاتهم وسخروا إمكانياتهم واستطاعوا التغلب عليها.

وحظي الوزير بن بريك باستقبال كبير من قِبل الموظفين في عموم القطاعات، الذين باركوا له الثقة وإعادة تعيينه لفترة ثانية، مؤكدين أن ذلك يأتي تتويجا للنجاحات التي حققتها الوزارة خلال الفترة الماضية.

توقيع اتفاقية إعادة جدولة ديون اليمن لـــــــــ

وقع وزير المالية سالم صالح بن بريك، اتفاقية دمج وإعادة جدولة ديون الجمهورية اليمنية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بما يساعد على تخفيف أعباء المالية العامة لمواجهة المتطلبات الملحة في الظروف الراهنة.

وعقب التوقيع، أكد وزير المالية، أن مبادرة دمج وإعادة جدولة الديون ستساعد اليمن في هذه الظروف والأزمات المركبة التي تمر بها .. موضحاً أنه يجري حاليا العمل على التحضير لعدد من الاتفاقيات المشابهة مع بقية المقرضين لتسوية أوضاع متاخرات ديون الجمهورية اليمنية والدخول في نقاشات جديدة مع صندوق النقد الدولي للإستفادة من الأدوات المالية المتاحة لدى الصندوق في مواجهة الأعباء المالية والاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا.

ولفت الوزير بن بريك، إلى أن ترتيب أوضاع الدين العام يأتي من ضمن أولويات الوزارة للعام الحالي 2021م .. مشيراً إلى أن وزارة المالية تعد خططا لتطوير أداء المالية العامة من تحسين للإيرادات وترشيد النفقات العامة، وسيتم تضمينها في البرنامج العام للحكومة والشروع فوراً في تطبيقها وفق محددات واضحة ومؤشرات قابلة للقياس والتقييم.

وأشاد وزير المالية، بالدعم المالي والفني الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة اليمنية بما فيها

استمع من الوزير بن بريك لسير العمل وخطط وبرامج الوزارة..

دولــة رئيس الــوزراء يزور ديــوان وزارة الماليــة

قام رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، بزيارة إلى مقر وزارة المالية في العاصمة المؤقتة عدن، للإطلاع على سير العمل بالوزارة وخططها وبرامجها التي ستنفذها ضمن عام التعافي.

وطاف رئيس الوزراء، بقطاعات وإدارات الوزارة، واستمع إلى شرح من وزير المالية سالم بن بريك ورؤساء القطاعات، حول الجهود المبذولة لرفع مستوى الأداء وتحسين الموارد، باعتبار ذلك أهم الشروط لتحقيق أهداف الحكومة في عام التعافي.

وترأس رئيس الوزراء خلال الزيارة اجتماع لقيادات وزارة المالية، بحضور مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس أنيس عوض باحارثة، تم خلاله مناقشة خطة الوزارة القطاعية للعام الجاري ضمن مشروع البرنامج العام للحكومة، وما تتضمنه من أهداف وأولويات والرؤى المحددة لتحقيقها، وأهمية تكاتف الجهود والمساندة في تنفيذها. وأشاد الدكتور معين عبدالملك، بالدور الحيوي الذي تقوم به الوزارة وخططها الطموحة لتحسين بيئة العمل ورفع مستوى الأداء .. مؤكدا أن إصلاح المالية العامة يأتي في مقدمة أولويات الحكومة لتحقيق الاستقرار والتعافي وتحسين الخدمات الأساسية.

وشدد رئيس الوزراء، على ضرورة تحقيق التكامل بين السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع البنك المركزي اليمني، والتركيز على رفع مستوى الإيرادات وترشيد النفقات.. موجها بتكثيف الجهود لاستكمال ربط جميع القطاعات المالية والإيرادية على مستوى المحافظات المحررة بالوزارة، وأهمية تفعيل التدريب والتأهيل وأطر الرقابة السابقة والمصاحبة للنفقات، وفقا للتشريعات والقوانين النافذة.

وأكد رئيس الوزراء، دعم الحكومة لجهود وخطط وزارة المالية، وبرامجها الرامية إلى زيادة الإيرادات وترشيد النفقات، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف عام التعافي والاستقرار الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.. موجها بضرورة تفعيل القوانين واللوائح المالية دون أي استثناءات.

بدوره استعرض وزير المالية، خطط الوزارة وبرنامجها للعام الجاري، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.. مشيرا إلى التحديات القائمة والمقترحات المطروحة للتعامل معها، وجوانب التنسيق المطلوبة لتحقيق التكامل بين السياسة المالية والنقدية.

ـــدى أمريكا

وزارة المالية والبنك المركزي بغرض تطوير قدرات هذه المؤسسات ومساندتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية.

بدورها قدمت القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى اليمن، التهنئة بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة وأدائها اليمين الدستورية، وأعربت عن أمنياتها بالتوفيق والنجاح لوزير المالية سالم بن بريك، مؤكدة استمرار دعم بلادها لليمن وشعبها في مختلف المجالات.

تقرير الشفافية الأمريكي يشيد بالخطوات الإيجابية للحكومة وأدائها المالي

أشاد تقرير الشفافية المالية 2020 والصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، بالخطوات الإيجابية للحكومة اليمنية الشرعية وأدائها المالي، وإنجازها لمشروع البيان المالي للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2019، والذي قدمه رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، ووزير المالية سالم بن بريك، لمجلس النواب في جلسته المنعقدة بمدينة سيئون في إبريل 2019.

وتناول التقرير السنوي للخارجية الأمريكية الصادر مؤخرا، المؤشرات الإيجابية للحكومة بحدودها المتواضعة، خلال فترة المراجعة من يناير – ديسمبر 2019، كما قدم وصفاً لاستخدام السنة المالية 2019، بعد أن تعثرت الحكومة اليمنية في إعلان الميزانية العامة للدولة منذ انقلاب ميليشيا الحوثي واجتياح صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وشنها حرب على الشعب اليمني وتدمير المؤسسات الحكومية، ونهب الاحتياطي من النقد الأجنبي والمقدر بـ5,2 مليار دولار أمريكي. وحث التقرير، الحكومات على استمرار نشر تقاريرها السنوية حول الأداء المالي، واعتبر إعلان الحكومة اليمنية الشرعية عن موازنتها للعام الماضي خطوة في الاتجاه الصحيح لرسم السياسة المالية للدولة.

ولفت التقرير، إلى أن المراجعات السنوية التي تجريها الشفافية المالية للحكومات التي تتلقى المساعدات الأمريكية ومنها اليمن، يتمثل في حرصها ومتابعتها لأداء الحكومات وإجراءات التقييم مع ضمان استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الشفافية المالية بحسب ما جاء في التقرير من أجل تمكين المشاركة العامة ذات المغزى في عمليات الميزانية، والذي شمل 141 حكومة حول العالم، منها 76 حكومة حققت تقدم ملموس في المعايير الأساسية لعمل المالية.

ويأتي ذلك ضمن خطوات الإصلاح المالي التي اتخذتها الحكومة منذ تولي الدكتور معين عبدالملك رئاستها، من خلال تأطير مالية الدولة وتنظيم وموائمة أداء أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة ورسم مسار متسق يضبط الأداء العام مع الأهداف الرئيسية للحكومة وجهود استعادة مؤسسات الدولة وتحسين أدائها. وعلى الرغم من الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد جرّاء الحرب التي أشعلتها ميليشيا الحوثي الانقلابية، ونهبها للمال العام، إلا أن مالية الدولة مستمرة في الايفاء بالتزاماتها بدفع الرواتب والأجور وسداد الاستحقاقات والنفقات التشغيلية والموازنات العامة للمحافظات المحررة، والقطاع الصحي والتربوي والسلك الدبلوماسي، والقضاء، والجيش والأمن، ومستحقات الطلاب في الخارج ومستحقات المتقاعدين.

اقرار مهام وآلية لجنة ضبط عمل المنافذ

ناقش وزيرا المالية سالم بن بريك والنقل الدكتور عبدالسلام حميد، خلال اجتماع في ديوان وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن، مهام وآلية نزول اللجنة المشتركة لضبط عمل المنافذ.

وأقر الاجتماع، مهام وآليات نزول وعمل اللجنة تنفيذا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، والتي تضم الجهات ذات العلاقة ممثلة بوزارات النقل والمالية والداخلية والدفاع والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجهازي الأمن القومي والسياسي.

وشدد الاجتماع، على ضرورة النزول الميداني بشكل عاجل إلى المنافذ والرفع بتقرير حول ما أنجزته اللجنة لعرضه على مجلس الوزراء ولاتخاذ إجراءات ومعالجات للاختلالات القائمة، وتوحيد الجهود والمهام وفق القوانين والتشريعات النافذة، إضافة إلى تنظيم العلاقات مع السلطات المحلية في هذا الجانب، وبما ينعكس إيجابا على ضبط وتنمية الإيرادات العامة والمحلية، وضمان إنسيابية العمل وتوحيد الإجراءات وعدم تداخل المهام والصلاحيات.

كتب/ محمد الشعبي

تعمل وزارة المالية في اطار مجلس الوزراء في رسم السياسة المالية للدولة والقيام بمهام المالية العامة للدولة .

وفي هذا الاطار وهذا المنعطف من تاريخ اليمن وفي ظل الوضع الاستثنائي التي تمر به البلاد وفي ظل الانقلاب الحوثي وتضاءل وتدني موارد الدولة فان وزارة المالية القي على عاتقها القيام بمهام كبيرة في ومنها المالية للدولة وصرف المرتبات ونفقات تشغيل وحدات أجهزة الدولة المختلفة ورسم السياسة المالية .

أولويات خطة الانفاق

وتمثل الموازنة العامة للدولة إحدى أدوات احدى أدوات السياسة المالية للدولة التي الوزارة لتعبر عن الخطة المالية العامة للدولة خلال السنة المالية.

الا انه ونظرا للوضع القائم ولصعوبة اعداد موازنة عامة شاملة وبناءً على قرار مجلس الوزراء (3) لسنة2021 فقد تم اعداد خطة انفاق للنصف الأول من العام 2021 تلاها اعداد خطة انفاق للنصف الثاني من نفس العام 2021، وقد كانت أولويات الانفاق المحددة كما يلي:

- نفقات الأجور والمرتبات لموظفي الجهاز الإداري للدولة (مدني وعسكري).
- النفقات والاستحقاقات الضرورية للمستشفيات والسجون والنظافة.
- النفقات العسكرية واستحقاقات الشهداء والجرحى.
- النفقات اللازمة لدعم القطاع الصحي في مواجهة جائحة كورونا والأوبئة الأخرى، وكذا نفقات الكوارث الطبيعية.
- النفقات الضرورية لتشغيل أجهزة الدولة بالإمكانيات المتاحة.
- تغطية النفقات لقطاعات التعليم بحسب الإمكانيات المتاحة.
- توفير الدعم اللازم للجهات الخدمية بما يكفل استمرارية وجودة الخدمة المقدمة.
- استحقاقات خدمات الدين العام المحلي والخارجي (أقساط- فوائد) المتوقعة خلال النصف الثاني.
- الالتزامات الحتمية مقابل الأعمال المنجزة للمشاريع والمرحلة من الأعوام السابقة والنصف الأول من نفس العام، بالإضافة إلى النفقات اللازمة للوحدات التنفيذية للمشاريع الممولة خارجياً.
- تم إعداد الخطة المالية للانفاق والموارد وتضمنت الانفاق المتوقع انفاقه فعلياً والموارد المتوقع تحصيلها فعلياً .

وزارة المالية واجهت بعض المعوقات ومنها توفير قاعدة البيانات المالية وانساب المعلومات والبيانات من وحدات الانفاق بوحدات الخدمة العامة إلى وزارة المالية

وقد بذلت جهوداً كبيرة في سبيل اعداد تلك الخطط المالية ولا ننسى دور معالي الأستاذ/ سالم بن وزير المالية الذي وفر سبل الدعم المادي والمعنوي اثناء اعداد الخطة وعند الانتهاء والاقرار.

إلاّ أن وزارة المالية واجهت بعض المعوقات ومنها توفير قاعدة البيانات المالية وانساب المعلومات والبيانات من وحدات الانفاق بوحدات الخدمة العامة إلى وزارة المالية.

أيضاً تدني استخدام الأنظمة المالية الحديث في إعداد الموازنات والخطط المالية الفصلية والسنوية، ولكن بفضل الدعم المستمر من قيادة الوزارة وتعاون المانحين سوف نتغلب على تلك الصعوبات والمعوقات بإذن الله .

مناقشة تعزيز إيرادات وتوفير احـــ

ناقش اجتماع موسع عُقد في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزيري المالية سالم بن بريك، والشباب والرياضة نايف البكري، عددا من القضايا المتصلة بتعزيز الإيرادات وتوفير الاحتياجات وتنفيذ المشاريع بقطاع الشباب والرياضة.

وركز الاجتماع، على الإشكاليات الخاصة بموازنة وزارة الشباب والرياضة، وإيرادات صندوق رعاية النشء والشباب، والتحديات التي تواجه الصندوق في المساهمة بدعم الأنشطة الرياضية الداخلية والخارجية وتمويل تنفيذ وتأهيل مشاريع الملاعب والمنشآت الرياضية المختلفة في محافظات الجمهورية، من أجل تخفيف العبء على وزارة المالية في ظل الظروف الصعبة الراهنة بسبب الحرب التي تشهدها البلاد، نتيجة انقلاب وحرب الحوثيين المدعومين إيرانيا، لضمان إنعاش القطاع الرياضي في البلاد، كما أقر الاجتماع، تمويل إنارة ملعب الشهيد الحبيشي لكرة القدم في عدن بشكل عاجل، لاحتضان المنافسات الرياضية بما فيها بطولة الفقيد علي محسن مريسي لكرة القدم التي تقام في شهر رمضان المبارك من كل عام.

وجدد الوزير بن بريك، تأكيده حرص وزارة المالية على توفير الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بقطاع الشباب والرياضة وفقا للإجراءات القانونية والإمكانيات المتاحة في الوقت الحالي.. منوها بأهمية القطاع الشبابي والرياضي بحماية وصون الشباب الذين يعتبرون عماد المستقبل وتنمية مهاراتهم وتسخيرها لبناء الوطن.وشدد على ضرورة تكاتف جهود الجميع في الوزارتين لإعادة ضبط الإيرادات المالية، والتعاون المشترك بشأن متابعة مستوى تنفيذ وإنجاز المشاريع الرياضية التي ستعود بالنفع والفائدة على شريحة الشباب في مختلف محافظات الجمهورية بدون استثناء.

من جانبه استعرض الوزير البكري، جهود وزارة الشباب والرياضة في جوانب تنفيذ المشاريع وإعادة تأهيل المنشآت في

وزير المالية يشدد على إيداع الإيرادات في البنك المركزي

شدد وزير المالية سالم بن بريك في كلمته لدى حضوره اللقاء التشاوري الموسع لقيادات الجمارك على ضرورة إيداع الإيرادات في حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن وفروعه في المحافظات.

ونبه وزير المالية، إلى ضرورة التزام جميع الدوائر والمكاتب الجمركية بتطبيق الإجراءات الجمركية واستيفاء الرسوم الجمركية والضريبية، وتحمل مدراء الدوائر المسؤولية القانونية في حال مخالفة ذلك.

من جانبه أكد عبدالحكيم ردمان القباطي رئيس مصلحة الجمارك، أن الجمارك اليمنية حققت نموا كبيرا في الإيرادات التي تحصلتها خلال العام 2020، والتي تجاوزت 286 مليار ريال بزيادة 15 في المئة عن العام 2019م.

وأشار القباطي، إلى أن المصلحة حققت عددا كبيرا من الإنجازات سواء في البنية التحتية أو تطوير أنظمة المصلحة وجهاز القيمة وتأهيل وتدريب الموظفين وتنمية قدراتهم، مضيفا: لدينا خطة طموحة للعام الحالي 2021 نأمل أن تحقق الجمارك قفزة نوعية سواء في تنمية الإيرادات وفرض سيادة الدولة على المنافذ وضمان تطبيق مواد قانون الجمارك والتشريعات الجمركية بعيدا عن التدخل في عمل الجمارك والاضرار بموظفيها سواء بتوجيهات أو تصرفات تعارض قانون الجمارك وتعليمات وزارة المالية والحكومة عموما.

وأوصى اللقاء بالرفع إلى الجهات العليا بالتجاوزات من قبل السلطات المحلية والأمنية والعسكرية في محافظات المهرة وحضرموت الساحل وتدخلاتها غير القانونية في عمل الجمارك، مع توجيه الشكر لمحافظ عدن على دعمه للجمارك وحرصه على أداء موظفي الجمارك في عدن لأعمالهم بدون تدخل أو ضغوط.

وتخلل الحفل الختامي للقاء التشاوري، تقديم درع الجمارك لوزير المالية سالم بن بريك وتكريم موظفي الجمارك المبرزين والجهات المتعاملة مع الجمارك وشخصيات بارزة في مقدمتهم الفنان محمد محسن عطروش.

ـــــــتياجات قطاع الشباب والرياضة

القطاع الرياضي وإعادة الروح للأنشطة والبطولات الرياضية، وإعداد المنتخبات الوطنية للمشاركة في بطولات الألعاب الرياضية المختلفة بالخارج ورفع اسم اليمن عاليا وتوحيد قلوب وأفئدة اليمنيين بشتى أرجاء الوطن.

كما أكد أهمية تعزيز إيرادات صندوق النشء ورعاية الشباب، وحرص الجميع على إدراك روح المسؤولية بخصوص توريد الموارد المالية بمختلف المجالات والقطاعات إلى البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، للاستفادة منها في تنمية جميع القطاعات ومنها الشباب والرياضة.. مشيدا بالتعاون والتسهيلات المقدمة من وزارة المالية.

وعقب الاجتماع، قدم وزير الشباب والرياضة نايف البكري، درع وزارة الشباب والرياضة لوزير المالية سالم بن بريك، تكريما وتقديرا لجهوده وتعاونه الدائم والمستمر مع وزارة الشباب وتنفيذ المشاريع الرياضية في عموم محافظات الجمهورية.

وزيرا المالية والصحة يناقشان موازنة القطاع الصحي

ناقش لقاء عُقد في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزيري المالية سالم بن بريك والصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، موازنة القطاع الصحي وجهود تعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق بما يتماشى مع اللوائح والنظم.

كما تطرق اللقاء، إلى عدد من القضايا المتصلة بالتعاون المشترك للحفاظ على المال العام، وأولويات الإنفاق والاحتياجات من أجهزة ومعدات ومستلزمات في منشآت قطاع الصحة، إضافة إلى مواجهة الإشكاليات المتمثلة بازدواجية الإنفاق المالي والسُبل الكفيلة بمعالجتها وصولا إلى التغلب عليها، وكيفية الاستغلال الأمثل للدعم المقدم من المانحين للنهوض بقطاع الصحة.

وأقر اللقاء، تشكيل لجان تتولى تقييم أوضاع المنشآت الصحية والرقابة على عملية صرف مرتبات منتسبي وزارة الصحة، والرفع بتقاريرها حول المهام الموكلة إليها لقيادتي وزارتي المالية والصحة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والحد من أي تجاوزات وضمان الالتزام بتعزيز

الإيرادات والتقيد بالقوانين في المعاملات الرسمية الخاصة بالجوانب المالية، كما أقر اللقاء، استيعاب كافة الملاحظات والمقترحات المطروحة في اللقاء التي من شأنها المساهمة بتعزيز عمل المنشآت الصحية وخدمة المواطنين.

وأكد وزير المالية بن بريك، حرص وزارة المالية على تقديم التسهيلات اللازمة لقطاع الصحة وفقا للإمكانيات المتاحة حاليا، لضمان انتظام العمل في القطاع الصحي الهام والحيوي في هذا الظرف الاستثنائي الذي يتطلب تكاتف جهود الجميع من أجل مواجهة التحديات والتغلب عليها.

من جانبه تطرق وزير الصحة الدكتور بحيبح، إلى التحديات التي تواجه سير العمل في ديوان الوزارة والمرافق الصحية المختلفة في عدن والمحافظات الأخرى .. مؤكدا حرص واستعداد وزارة الصحة للتعاون مع وزارة المالية وفقا للأطر المنظمة للعمل.

حضر اللقاء وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة مختار الشريحي، ووكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التنظيم وحساب الحكومة خالد اليريمي وعدد من المعنيين في وزارتي المالية والصحة.

المالية تترأس اجتماع اللجنة الإشرافية على خطة الإنفاق

ترأس وزير المالية سالم صالح بن بريك، اجتماع اللجنة الإشرافية لإعداد خطة الإنفاق للموازنة العامة للدولة للعام 2021.

وناقش الوزير بن بريك خلال اللقاء الذي عقد في ديوان وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن، مع اللجنة المحددات العامة والسياسات والأسس التي تم الاعتماد عليها في إعداد خطة الإنفاق العامة للدولة، والتي بموجبها تعكس توجيهات وأولويات الحكومة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

وشدد وزير المالية، على أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي، مع مراعاة استيعاب الالتزامات الحتمية التي يجب الإيفاء بها، مؤكدا أن الخطة تتمتع بالمرونة ويتم إعدادها بطريقة فنية ومدروسة لمواكبة البرنامج العام للحكومة وبما ينعكس مباشرة على حياة ومعيشة المواطنين وتلبية خدماتهم الأساسية وتفعيل كافة أجهزة الدولة.

وخلال الاجتماع، طرح أعضاء اللجنة الإشرافية من وزارات المالية والتخطيط والإدارة المحلية والخدمة المدنية، عدداً من المقترحات والآراء حول خطة الإنفاق العامة وملائمتها للجوانب الاقتصادية والإنسانية والتنموية، وفقا للتوجهات العامة للحكومة.

بن بريك والارياني ينقشان تطبيع الأوضاع ومواجهة الانقلاب الحوثي

عقد بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً موسعاً ضم وزير المالية سالم بن بريك، ووزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، لمناقشة سُبل التعاون بين الوزارتين بالشكل الذي يعزز من دور وزارة الإعلام والثقافة والسياحة ومؤسساتها ويساهم في إعادة تطبيع الأوضاع ومواجهة ميليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران.

وأبدى وزير المالية، استعداد وزارته للتعاون والتنسيق مع وزارة الاعلام والثقافة والسياحة لما من شأنه تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القطاعات الحيوية والهامة.. مشيرا إلى تفهم وزارة المالية لطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه الإعلام والثقافة في معركة الوعي ومواجهة ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران.

من جانبه عبر الوزير الإرياني، عن شكره وتقديره للجهود التي تبذلها وزارة المالية رغم شحة الإمكانيات والصعوبات والتحديات التي تواجهها.. مشيداً بمواقف فخامة رئيس الجمهورية وحكمته التي افضت إلى حقن دماء اليمنيين وتوحيد الجهود والملمة الشتات وعودة الحكومة لمزاولة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن، الأمر الذي يضع الحكومة أمام امتحان حقيقي في تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس بتطبيع الأوضاع وتقديم الخدمات والاحتياجات اللازمة للمواطنين.

وثمن الإرياني، الجهود الأخوية الصادقة والنبيلة للأشقاء في المملكة العربية السعودية بتنفيذ اتفاق الرياض الذي يعد هذا الاجتماع في وزارة المالية لمناقشة قضايا الإعلام والثقافة والسياحة أحد نتائجه التي سيلمسها المواطن في القريب العاجل.

وزير المالية يناقش مع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي جهود دعم اليمن

عقد وزير المالية سالم صالح بن بريك، عبر تقنية الاتصال المرئي، اجتماعاً موسعاً مع المدير التنفيذي الجديد لصندوق النقد الدولي الدكتور محمود محي الدين.

وجرى خلال الاجتماع، مناقشة جهود الصندوق في دعم اليمن من خلال تقديم الخبرات الفنية المالية والمصرفية ونتائج البعثات التي عقدتها إدارة الشؤون المالية في الصندوق والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط لتقييم وتطوير إجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وإدارة الدين العام.

واستعرض وزير المالية، جهود الوزارة ضمن برنامج الحكومة الجديدة وخطتها لتطوير أداء المالية العامة، والدور المعول على الصندوق في دعم هذه الجهود.. منوها بالجهود التي قام بها أعضاء فريق بعثة الصندوق لليمن مع المانحين للتعريف بحجم التحديات التمويلية التي تواجه البلد وبالجهود الفنية المقدمة للوزارة.

وأعرب بن بريك، عن أمله في العمل مع المدير التنفيذي الجديد لصندوق النقد الدولي لمواصلة الخطط والبرامج المشتركة، وثقته في تفهمه لظروف اليمن وما تمر به في الوقت الراهن من تحديات تستوجب مساندة الحكومة الجديدة وتسهيل حصولها على القروض لدعم التعافي الاقتصادي.

وتطرق وزير المالية، إلى التجهيزات التي قامت بها وزارة المالية للدعوة لاجتماع المانحين لعرض أولويات واحتياجات الوزارة وطلب المساندة في توفير الدعم الفني والمالي لمواجهة هذه الاحتياجات.

بدوره رحب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بخطوة وزارة المالية واستعداد الصندوق لتوفير الدعم الفني اللازم في هذا الجانب.. مقدما التهنئة لوزير المالية بتشكيل الحكومة الجديدة واهتمام الصندوق بتقديم كافة أوجه الدعم مالياً وفنياً لانجاح عمل الحكومة والقيام بمهامها لتلبية احتياجات الشعب اليمني.. مؤكداً أن التحديات المالية التي تواجهها اليمن يمكن التغلب عليها والتنسيق مع المانحين الإقليميين والدوليين لتوفير الموارد المالية الضرورية لتلافي وقوع اليمن في حالة المجاعة ومضاعفة المعاناة الإنسانية لليمنيين.

اليمن تشارك في المنتدى الخامس للمالية العربية

شارك وزير المالية سالم بن بريك، في المنتدى الخامس للمالية العامة في الدول العربية عبر الاتصال المرئي، لمناقشة مستجدات الأوضاع والتحديات الاقتصادية والمالية، بمشاركة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية العرب.

واستعرض المنتدى المنعقد بعنوان (جائحة كوفيد19- وتقديم الدعم الحيوي في الدول العربية)، التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-).

وتحدث وزير المالية سالم بن بريك في مداخلته، عن الأعباء المالية والاقتصادية التي خلقتها الجائحة والتغيرات المناخية والتي تمثلت في السيول الشديدة التي تعرضت لها اليمن في الآونة الأخيرة.

وتطرق إلى أهمية توفير الدعم المالي للدول الهشة ودول الصراع لتمكينها من الحصول على لقاح فيروس كورونا وإعطاء هذه الدول الأولوية في الحصول على اللقاح، نظرا لهشاشة أنظمتها الصحية وعدم توفر المساحة المالية لديها للتعاطي مع نتائج انتشار الفيروس.

وفي الجلسة الافتتاحية، التي أدارها كل من المدير التنفيذي ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن الحامدي ووزير الدولة لشؤون المالية الإماراتي عبيد الطيار، استعرضت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جيورجيفا التحديات التي تواجه دول المنطقة جرّاء الركود الاقتصادي والمقدر بحوالي 4-% لهذا العام نتاج لآثار جائحة كورونا على أسعار النفط والنشاط الاقتصاد العالمي.

كما تحدثت عن أهمية التعاون بين دول المنطقة ودول العالم وأهمية الاستثمار في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والاتصالات والتركيز على إصلاحات المالية العامة ورفع مستوى الالتزام بتحصيل الضرائب وإعادة تصميمها لتكون تصاعدية لتخفيف الأعباء عن الشرائح الأقل دخلا في المجتمع.

كما ناقشت جلسات المنتدى، التطورات والآفاق الاقتصادية للمنطقة وسُبل توفير الدعم المستمر وتعزيز شبكات الرعاية الاجتماعية.

وأكد المشاركون، على أهمية إنشاء صندوق عالمي لدعم الدول الأقل نموا في الحصول على لقاح فيروس كورونا والتنسيق مع المؤسسات الدولية في هذا الجانب.

واستعرض المتحدثون في المنتدى، تجارب دولهم في التعاطي مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا والاجراءات المتخذة لتوفير وضمان الحماية المجتمعية لشعوبهم.

المالية تناقش صرف مرتبات الجهاز الإداري للدولة

ترأس وزير المالية سالم بن بريك، اجتماعا موسعا في ديوان الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة آلية صرف مرتبات الجهاز الإداري للدولة عبر بنك التسليف الزراعي «كاك بنك".

وناقش الاجتماع الذي ضم عددا من وكلاء وزارة المالية ورئيس مجلس إدارة كاك بنك حاشد الهمداني، آلية صرف مرتبات منتسبي القطاع الإداري للدولة والموظفين النازحين بشكل تدريجي، عبر فروع كاك بنك ووكلائه في عموم المحافظات المحررة، في إطار قيام وزارة المالية بمسؤولياتها ومهامها على أكمل وجه.

ووجه وزير المالية، بتشكيل لجنة تواصل من الوزارة والبنك لسرعة استكمال إجراءات صرف المرتبات عبر البنك بشكل تدريجي عقب فصله نظامه عن صنعاء بالكامل وبما يسهم في حل مشكلة السيولة النقدية التي يواجهها البنك المركزي اليمني، حاثا إدارة البنك على ضرورة وضع معالجات فورية لأي إشكاليات قد تعيق عملية الصرف.

اقرار أولويات احتياجات وزارة المالية من الدعم الفني في 2021

ترأس وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن ، اجتماعا موسعا حول أولويات احتياجات وزارة المالية من الدعم الفني للعام الجاري 2021.

وخلال الاجتماع جرى مناقشة الوضع الراهن للمالية العامة، وأهم مؤشرات العام الماضي 2020، والجهود السابقة والحالية لتطوير المالية العامة، والجهود الذاتية للوزارة والدعم الفني المطلوب من المانحين لتعزيز أداء وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب والجهات التابعة لها.

وتطرق الاجتماع أيضا، إلى أبرز التحديات لاسيما في البنية التحتية ونقص الكادر البشري وضعف الخبرات الفنية وعدم توفر الأنظمة وسيطرة الانقلابيين الحوثيين على معظم الإيرادات وتوقف إنتاج النفط وعدم توريد المحافظات للإيرادات المحصلة وجائحة كورونا وانتشار الأوبئة والفيضانات، كما تناول الاجتماع، عددا من القضايا ذات الأولوية التي شملت الانضباط المالي وكفاءة تخصيص الموارد وتنفيذ الموازنة والمساءلة والشفافية، إضافة إلى مناقشة خطط المرحلة القادمة لتفعيل قطاعات الوزارة ومصلحتي الجمارك والضرائب وتأهيل وبناء قدرات كوادرها.

واستعرض وزير المالية سالم بن بريك، جهود الوزارة خلال المرحلة السابقة في مختلف المجالات وأولويات المرحلة القادمة .. مجددا التأكيد على أهمية وضرورة تكاتف جهود الجميع وتعزيز العمل المشترك والتحلي بروح المسؤولية خلال المرحلتين الحالية والقادمة، والعمل على تفعيل جهود الرقابة والتفتيش والعلاقات الخارجية وتعزيز الإيرادات والارتقاء بمستوى سير العمل والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالسياسة المالية للدولة والمضي قدما في سبيل تحقيق التعافي الاقتصادي وفقا للبرنامج العام للحكومة.

كما أكد حرص قيادة وزارة المالية على تنمية مهارات وخبرات منتسبي الوزارة ومصلحتي الجمارك والضرائب على أعلى مستوى ووفقا للإمكانيات المتاحة عبر اعتماد برامج تدريبية وتأهيلية حديثة لمواكبة الأنظمة المالية المتطورة التي تساهم في النهوض والارتقاء بالأداء العام وتنفيذ الإصلاحات الحقيقية وتحقيق الأهداف والإنجازات والنجاح المطلوب.

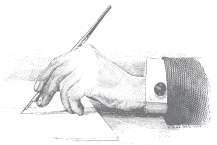

الاقتصاد الوطني بين الإرادة والإدارة !

كتب/ محمد الشدادي
alshdadi2020@gmail.com

رغم ما يمر به الوطن من انهيار اقتصادي متسارع، نتيجة الحرب القائمة إلا أن هناك آمال وطموحات لتجاوز تلك المرحلة، وبإمكانية الحكومة وخبراء الاقتصاد الوطني تجاوز كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه اليمن والعبور به إلى شط الأمان، حيث توجد العديد من الوسائل والخطوات لتحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي، منها إعادة تصدير منتجات الطاقة واتخاذ خطوات جادة نحو تنويع مصادر الموارد العامة بعيدًا عن صادرات الطاقة.

والعمل على تحسين فعالية وكفاءة النظام الضريبي والجمركي اليمني، والرفع من قدرات جباية الضرائب المحلية حيث تعد اليمن واحدة من أقل الدول جباية للضرائب في العالم، فقد كانت الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 9% قبل الحرب، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقدر بـ17.7% في الدول النامية ذات الاقتصادات القريبة من اليمن حيث ستنخفض بكثير في مرحلة ما بعد واستمرار الحرب، ونتيجة لذلك ارتفع الدين العام، فيما تجزأت مؤسسات الدولة وتعثرت عملية جباية الموارد العامة، وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات المالية والنقدية. الأمر الذي يستدعي النهوض بالعملية الاقتصادية وتعزيز عملية التنمية من خلال تقليص الإنفاق الحكومي العام وأعطى أولويات ونسب أعلى للنفقات الاستثمارية والرأسمالية.

حيث شكلت نسب الإنفاق الحكومي خلال الفترات السابقة أضعاف نسب الانفاق الاستثماري والرأسمالي.

ومن المؤكد أنه لن تتحقق تنمية اقتصادية مستدامة في سيناريوهات المرحلة القادمة ما لم تُخصص نسب أعلى من الإنفاق الحكومي العام على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي.

وهناك العديد من الخطوات والإجراءات التنفيذية والمنظمة لها وفقًا للقوانين المالية والسلطة المحلية والخاصة بالموارد والإيرادات وطرق تحصيلها وتوريدها في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية تنموية ذات جدوى.

قرار رئيس الجمهورية رقم (14) لسنة 2021 الصادر في تاريخ 6 ديسمبر بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني أعطى مؤشر إيجابي للوقوف امام التدهور الاقتصادي والحد من غليانه. ولكن تبقى الآمال والطموحات مُعلقةً بترجمة الخطوات على أرض الواقع والتماس المواطن للخطوات والإجراءات التنفيذية المُعلن عنها في تحسين العملية الاقتصادية والتنموية، في ظل الوضع المفزع الذي يعانيه الشعب خلال فترة ارتفاع الدولار إلى ما يقارب 1800 ريال والسعودي إلى 500 ريال، والذي نتج عنه الارتفاع الجنوني للمواد الغذائية والاساسية.

الفجوات واسعة والطريق محفوفًا بالمخاطر والوضع ليس على ما يُرام، الأمر الذي يستدعي النهوض واليقظة لمراجعة الطريقة لإدارة الملف الاقتصادي وإجراء إصلاحات اقتصادية وفق الخطط والبرامج المُعدة من قبل رواد التنمية ورجالات وخبراء الاقتصاد، والعمل على إصلاح الاختلالات القائمة وتفعيل القوانين والأنظمة المالية والاقتصادية، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة المتنفذين والمخالفين، وتعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة، وتجفيف منابع الفساد، والأخذ بتجارب الآخرين في تطوير وتعزيز بُناهم الاقتصادية، والعمل على كل ما من شأنه نجاح وتنمية البنية الاقتصادية.

وضع مفزع يعانيه الشعب جراء ارتفاع الدولار الذي وصل إلى ما يقارب 1800 ريال والسعودي إلى 500 ريال

وزير المالية يبحث عن دعـــــــ

بحث وزير المالية سالم بن بريك، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع سفراء الاتحاد الأوروبي، أوجه الدعم الاقتصادي والمالي وجهود تخفيف المعاناة الإنسانية.

وتطرق اللقاء، إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والمالية العامة، والآثار الوخيمة التي نتجت عن تذبذب أسعار الصرف وما أدت إليه من آثار كارثية لاسيما المرتبطة بالحياة المعيشية والجوانب الخدمية، وكذا جهود تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين.

واستعرض الوزير بن بريك، أوجه التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل عام والمالية العامة بشكل خاص، وازدياد حدة تلك التحديات والصعوبات حتى اوشك الاقتصاد الوطني على الانهيار .. مثمناً دعم سفراء الاتحاد الأوروبي في سبيل الوصول إلى مستقبل مستقر ومزدهر لليمن.

وقال وزير المالية « إن تراجع سعر العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية مثل أكبر التحديات، حيث تجاوز سقف سعر صرف الدولار الواحد 1500 ريال عام 2021م بزيادة 100 بالمائة عن العام 2020م، وقد كان لهذا الارتفاع آثار وخيمة في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة تحت خط الفقر وزيادة المعاناة الإنسانية".

وتطرق إلى دعم الاتحاد الأوروبي للكثير من المشاريع والبرامج التي تسهم في تحقيق التعافي الاقتصادي مثل البرنامج المشترك لتعزيز الصمود الاقتصادي والأمن الغذائي ودعم المؤسسات علي المستوى المركزي والمستوى المحلي، وبرنامج تعزيز كسب سبل العيش من خلال الإسهام في تمويل مشروعات النقد مقابل العمل، ودعم البرامج المتعلقة بتعزيز السلامة المجتمعية من خلال دعم وتحسين أساليب بناء الأمن المحلي والقضاء.

وأشار وزير المالية، إلى الإصلاحات والسياسات المالية التي شرعت الوزارة بتنفيذها في سبيل استدامة المالية العامة واستقرار الوضع الاقتصادي، والتي شملت العمل على تحسين الإيرادات الغير نفطية من خلال القيام بتنفيذ بعض السياسات المالية خصوصا ما يتعلق بتحريك سعر الدولار الجمركي من 250 ريالا للدولار إلى 500 ريال، وتشكيل لجان لتقييم وتصويب أعمال المنافذ البرية والبحرية، وكذا مراعاة شحة الموارد وزيادة النفقات وإقرار الحكومة إعداد خطة إنفاق للعام 2021

خلال ورشة» بناء قدرات

وزير المالية: نتطلع الى دعم سعـــ

قال وزير المالية سالم بن بريك « إن الاقتصاد اليمني يواجه تحديات وصعوبات كبيرة تكاد أن تعصف به ويوشك على الانهيار، ومن أهم التحديات تراجع قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، بعد ان تجاوز سعر الدولار حاجز الـ 1500 ريال يمني، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم لمستويات قياسية لم يسبق أن وصل لمثلها على مر التاريخ، وكذا ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد السكان تحت خط الفقر، وقد تسبب ذلك في اسوأ أزمة إنسانية بالوقت الراهن".

جاء ذلك في كلمته خلال ورشة العمل الأولى الخاصة ببناء قدرات وزارة المالية والتي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض، بالتنسيق بين وزارة المالية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

وأعرب بن بريك عن تطلع اليمن

لوقوف المملكة والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن إلى جانب اليمن أكثر من أي وقت مضى، وتقديم مزيدا من الدعم والمساندة، كون القطاع المالي في اليمن، بحاجة للدعم المالي والعيني سواء في دعم عجز الموازنة أو في بناء القدرات المؤسسية وفي مقدمتها توفير التجهيزات المادية والتهيئة للنظام الآلي أو في توفير وتطوير أنظمة العمل المعلوماتية وتطوير مهارات وقدرات العاملين.

وأقيمت الورشة بحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب،

ـــــــم أوروبي اقتصادي ومالي

يتم من خلالها مواجهة صعوبات الوضع المالي الراهن وتعزيز قدرات المالية العامة في تلبية الاحتياجات الضرورية.

واشار بن بريك، الى تعويل اليمن على تقديم الأصدقاء في الاتحاد الأوروبي المزيد من الدعم بما يسهم في التخفيف من المعاناة الإنسانية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقديم التسهيلات في التخفيف من أعباء الديون حيث ستسهم هذه الاعفاءات في توجيه الأموال بالاستثمارات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا دعم القطاع الصحي والتخفيف من آثار جائحة كورونا، ودعم المشاريع المرتبطة بالقطاعات الخدمية بما يساهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة وخصوصاً مشاريع الكهرباء ورفع كفاءات أداء الموانئ.

كما أكد وزير المالية، على أهمية دعم المشاريع والبرامج التي من شانها

تحسين الإيرادات وخصوصاً الإيرادات الضريبية والجمركية، وتقديم المساعدات لدعم ميزان المدفوعات، والمساعدات اللازمة في الجوانب التنموية..مشيراً الى أن الحرب غيرت في التركيبة السكانية والاجتماعية، وقد تكونت تجمعات سكانية جديدة نتيجة نزوح أكثر من أربعة مليون نازح من مناطق سيطرة الحوثي إلى مناطق الشرعية، وكل هذا بحاجة إلى توفير الخدمات الضرورية من التعليم والصحة والكهرباء والماء، بالإضافة إلى دعم البرامج التي تساهم في رفع قدرات ومهارات القطاع المالي والقطاعات الخدمية.

وزارة المالية في الرياض

ـــــــودي لتغطية عجز الموازنة

والسفير السعودي لدى اليمن المشرف العام على البرنامج السعودي محمد آل جابر ورئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي في اليمن السفير سرحان المنيخر.

وتضمنت الورشة على مدى يومين، عددا من المحاور تشمل المهام التفصيلية وفقا للأنظمة المعمول بها ومقارنتها بالمهام الحالية (النشطة والمعطلة) والمهام المعتمدة قبل 2014م، وفهم الإطار التشريعي والقانوني لدور وزارة المالية، وارتباط الوزارة الحالي مع البنك المركزي وكافة الجهات الأخرى، ورأس المال البشري والموارد التشغيلية، وفهم الموارد البشرية، وفهم الموارد التشغيلية (الأصول، البيانات والمعلومات، شركاء التنفيذ).

وتطرقت جلسات العمل أيضا، إلى الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية، واستقرار الاقتصاد، والميزانية، والإيرادات،

والنفقات، ونموذج حوكمة وزارة المالية الحالي والنموذج المستقبلي المقترح، والسياسات المعتمدة وكيفية ترجمتها من خلال الإجراءات وآليات العمل في الوزارة، وكيفية اتخاذ القرارات والرقابة على التنفيذ، ودور وزارة المالية في مشروع برنامج حكومة الكفاءات السياسية، ومناقشة التحديات الإستراتيجية على مستوى القيادات.

كما استعرض المشاركون في الجلسات، أهم المخرجات واحتياجات وزارة المالية وخارطة الطريق المستقبلية والخطوات المتفق عليها المنبثقة عن النقاشات حول المحاور خلال جلسات العمل الست.

بحث الاستفادة من حقوق السحب الخاصة من بنك انجلترا

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع السفير البريطاني لدى اليمن ريتشارد أوبنهايم، تعزيز أوجه التعاون الثنائي والتنسيق المشترك بين البلدين الصديقين، ولا سيّما في مجال دعم السياسة المالية لليمن والاستفادة من مبالغ بلادنا لدى بنك انجلترا لدعم الاقتصاد وتعزيز العملة المحلية.

كما تطرق اللقاء إلى سُبل دعم اليمن لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، المترتبة على انقلاب مليشيا الحوثي المدعومة إيرانيًا وفي مقدمتها وقف التدهور الحاد للعملة الوطنية وإنقاذ الاقتصاد، وكذا دعم بناء قدرات موظفي وزارة المالية ومصلحتي الضرائب والجمارك لأجل تطوير الأداء وتحسين الموارد.

ورحب الوزير بن بريك، بالسفير البريطاني، مشيدًا بمواقف وأدوار بريطانيا الداعمة لليمن والحكومة وجهود إحلال السلام الشامل والدائم من أجل تخفيف معاناة اليمن واليمنيين جرّاء الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي على بلادنا، وألقت بظلالها السلبية على مختلف مجالات وقطاعات الحياة ولا سيّما الاقتصادية والإنسانية والمعيشية.

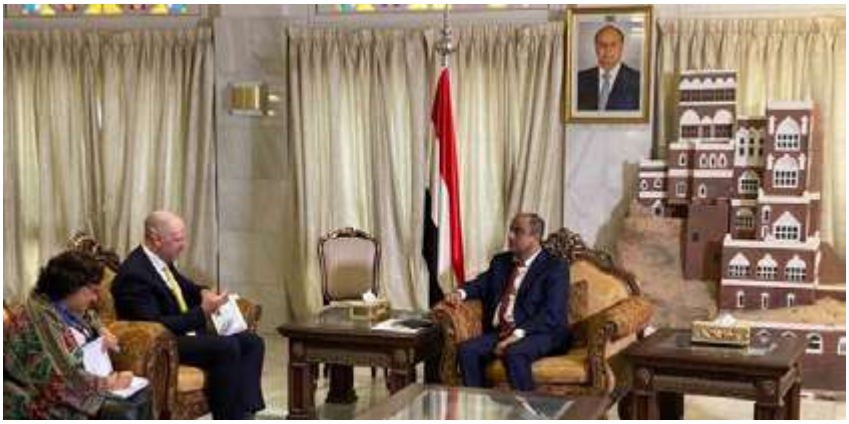

واستعرض وزير المالية، الممارسات العبثية لمليشيا الحوثي بالاقتصاد والعملة والتي تسببت بأضرار وخسائر كبيرة على مستوى الحياة الاقتصادية وانهيار الريال اليمني وفرض فوارق هائلة على التحويلات المالية بين محافظات الجمهورية.

ولفت إلى عرقلة الحوثيين لجهود الحكومة في دفع مرتبات قطاعات واسعة من الموظفين في عموم محافظات الجمهورية، انطلاقا من مسؤوليتها تجاه كافة اليمنيين بدون استثناء، وبالتالي تسبب الحوثيين بحرمان الموظفين من استلام مرتباتهم وتركهم لتحمل معاناة مضاعفة ومواجهة الظروف المعيشية الصعبة.

من جانبه أعرب السفير البريطاني عن سعادته بهذا اللقاء، مجددًا التأكيد على موقف بلاده الداعم للحكومة الشرعية والاقتصاد اليمني، مؤكدًا استعداد بلاده لتسهيل استخدام اليمن لحقوق السحب الخاصة من أموال الدولة لدى بنك انجلترا، كون هذه الخطوة ستساعد اليمن في تجاوز الأزمة الاقتصادية.

بن بريك والمعبقي يبحثان استخدام 665 مليون دولار المقدمة لليمن

بحث وزير المالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب المعبقي، خلال لقاء افتراضي عبر تقنية الاتصال المرئي، مع فريق صندوق النقد الدولي، طرق وأساليب استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة البالغة 665 مليون دولار، والمخصصة من قِبل صندوق النقد لليمن.

وتطرق اللقاء بمشاركة عدد من المسؤولين والمعنيين في وزارة المالية والبنك المركزي، إلى مناقشة تسييل وحدات حقوق السحب المخصصة من جانب الصندوق للجانب اليمني، ومجالات استخدامها، وتم التوافق بين الجانبين على إعداد آلية لاستيعاب تلك المبالغ، لما من شأنه الإسهام في تحقيق استقرار نسبي لأسعار صرف العملة الوطنية وتخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين جرّاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وجرى خلال اللقاء أيضا، مناقشة إمكانية استخدام جزء من وحدات حقوق السحب لأغراض تنموية تصب بمجملها في المصلحة العليا للوطن والمواطنين، إضافة إلى مواجهة بعض متطلبات الصحة العامة وخصوصا لقاحات ومستلزمات فيروس كورونا (كوفيد19-).

مناقشة مستوى تنفيذ خطط وبرامج الوزارة

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع عدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين بالوزارة، مستوى تنفيذ القطاعات المختلفة لخطط وبرامج وزارة المالية خلال العام الجاري 2021م، والصعوبات التي واجهت سير العمل والسُبل الكفيلة بمعالجتها خلال العام القادم 2022.

وتطرق اللقاء بحضور نائب وزير المالية هاني محمد، إلى الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية ضمن أهدافها وأولوياتها للفترة الماضية من عام 2021 من أجل رفع مستوى الأداء وتحسين الموارد، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الحكومة برئاسة الدكتور معين عبدالملك، ضمن عام التعافي.

وأكد الوزير بن بريك، على أهمية خطة وزارة المالية المنضوية في إطار مشروع البرنامج العام للحكومة وتوجهات إصلاح المالية العامة للمضي قدما نحو تحقيق الاستقرار والتعافي التدريجي للقطاعين الاقتصادي والمالي وتحسين الأوضاع العامة..

مشددا على ضرورة مضاعفة الجهود الهادفة إلى تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات وفقا للوائح القانونية.

رئيس بعثة صندوق النقد يشيد بأداء وزارة المالية

افتتح وزير المالية سالم بن بريك، أولى جلسات الاجتماعات السنوية بين الحكومة وبعثة صندوق النقد الدولي برئاسة رئيس البعثة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى برت رينر، عبر تقنية الاتصال المرئي، والتي استمرت خلال الفترة من 24 مايو حتى الـ 3 من شهر يونيو الماضي.

ورحب وزير المالية خلال الافتتاح، بالمشاركين في الاجتماعات من ممثلي الجانب الحكومي وخبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .. مستعرضا التطورات الاقتصادية والسياسية وأولويات السياسات لدى الحكومة الجديدة والبرنامج العام للحكومة والإصلاحات الهيكلية الأساسية وآفاق التمويل الخارجي الإضافي وترتيب الأولويات.

وأكد وزير المالية تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والإدارية لتحسين الأداء المالي، وترشيد وضبط النفقات، متطرقا الى السياسات والجهود التي تبذلها الحكومة لحشد ورفع الإيرادات من المصادر غير النفطية، وكذا تطوير القوانين والانظمة المالية وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تساعد في تحقيق الشفافية.

وشدد الوزير بن بريك، على ضرورة تحلي الجميع بروح المسؤولية للخروج بتوصيات واقعية تساهم بشكل فعال في خلق سياسات مالية واقتصادية ذات جدوى من أجل تحقيق تعافي الاقتصاد الوطني. من جانبه اشاد رئيس البعثة بالاداء الجيد لوزارة المالية في العاصمة المؤقتة عدن، لتنفيذ الإصلاحات المالية وتحسين الأداء المالي، بما يؤهل اليمن للاستفادة من موارد الصندوق والجهات المانحة الاخرى وعلى رأسها البنك الدولي. ويضم الجانب الحكومي في الاجتماعات ممثلين

عن وزارات المالية، والتخطيط والتعاون الدولي، والخدمة المدنية والتأمينات، والنفط والمعادن والإدارة المحلية، والبنك المركزي اليمني والجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم إصلاح السياسات، كما تضم الاجتماعات خبراء صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي وخبراء اقتصاديين. وتُكرس الاجتماعات لمناقشة أهداف بعثة صندوق النقد الدولي والسياسات ذات الأولوية لدى الحكومة اليمنية والمسائل والقضايا الأساسية، والسياسات ذات الأولوية لدى البنك المركزي اليمني، والتطورات الاقتصادية، والموارد المالية للحكومة والموازنة والنفقات، وديون الحكومة، والقطاع النقدي وسعر الصرف ومسائل وقضايا الاحتياطي، والاستقرار المالي، والوضع الصحي وكوفيد19- وتطوير قدرات قطاع المالية العامة والقطاع النقدي.

برعاية الوزير بن بريك..

اختتام برنامج تدريبي لكوادر المالية

برعاية وزير المالية سالم بن بريك، نفذت الوزارة في العاصمة المؤقتة عدن البرنامج التدريبي لعدد 30 مشاركا ومشاركة من كافة قطاعات الوزارة، بورشة تدريبية استمرت ثلاثة أسابيع.

وأكد وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة مختار الشريحي، أن البرنامج هو نتاج للجهود التي يبذلها وزير المالية مع المانحين وجزء من الدعم الفني المتفق عليه مع المانحين، وأن التدريب يندرج ضمن تفعيل المؤسسات الحكومية وبناء القدرات في كافة المحاور والتي من أهمها محور التدريب الذي يعد الركيزة الأساسية لتطوير العمل المؤسسي وأهم أداة ووسيلة للعملية التنموية.

وعبر عن تطلع الوزارة إلى المزيد من التعاون مع المانحين، وتقديمهم الدعم اللازم لبناء القدرات في مختلف المجالات، آملاً أن يحقق البرنامج التدريبي الاستفادة المرجوة منه بما يسهم في تطوير عمل وأداء القطاع المالي، كما قال: إن البرنامج يجسد حرص قيادة الوزارة ممثلة بوزير المالية سالم بن بريك، على بناء القدرات لخلق كادر مؤهل قادر على قيادة جهود الوزارة وتحقيق نقلة نوعية لتطوير العمل المؤسسي الحكومي، مؤكدا استمرار تنفيذ عدة برامج مماثلة خلال الفترة المقبلة.

حضر اختتام الورشة وكيلا وزارة المالية خالد اليريمي وخالد الحوثري ومدير عام مكتب وزير المالية ازال فاروق.

صندوق النقد الدولي يشيد بالإجراءات المالية للحكومة اليمنية

أشادت بعثة صندوق النقد الدولي، بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية في المجال المالي رغم تعقيدات الوضع الراهن والتحديات غير المسبوقة التي تواجهها البلاد. جاء ذلك خلال لقاء افتراضي عبر تقنية الاتصال المرئي، عقده وزير المالية سالم بن بريك، مع بعثة الصندوق المختصة بدراسة ضوابط تنفيذ وإدارة الموازنة العامة للدولة وإدارة السيولة النقدية والدين العام.

واطلعت البعثة، وزير المالية على نتائج لقاءاتها ونقاشاتها مع الوزارات والجهات الحكومية المختصة في هذا الجانب والتوصيات التي خلصت إليها والتي من شأن تنفيذها تقوية قدرات الحكومة اليمنية في الجانب المالي.. مؤكدة استعداد الصندوق تقديم الخبرات والدعم الفني للحكومة اليمنية في الجوانب المالية والاقتصادية.

وتحدث وزير المالية، حول السياسات التي تنتهجها الحكومة للتقليل من التداعيات السلبية على الموازنة العامة جرّاء الانقلاب الحوثي والحرب التي اشعلتها ميليشيا الحوثي. كما تطرق إلى أولويات الوزارة واحتياجاتها لتطوير أداء المالية العامة.

وأكد بن بريك، أن الحكومة الجديدة لديها خطط واضحة في الجانب الاقتصادي والمالي والنقدي وتتطلب دعم شركاء اليمن في التنمية من الدول والمنظمات المانحة .. مثمنا التوصيات التي توصلت إليها بعثة صندوق النقد الدولي والتي ستحظى باهتمام الحكومة وسيتم تنفيذها بحسب الأولويات.

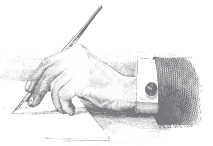

نظام مزادات بيع العملة الأجنبية عبر تطبيق نظام المزادات الدولية يحضى باهمية فائقة وكبيرة. ويبدأ تنظيمه في اليمن لأول مرة بدءا من الاسبوع القادم من قبل البنك المركزي عدن .

تطبيق البنك المركزي للنظام الدولي لمزاد بيع الدولار الأميركي سيحقق اكثر من هدف

د.يوسف سعيد أحمد

تطبيق هذا النظام يحضى بدعم وحماس كبير من قبل المؤسسات والبنوك الدولية الداعمة التي تتابع سلامة الممارسات المالية والتي رحبت بهذه الخطوة وستقوم بمتابعتها ومراقبتها. والهدف من تطبيق هذا النظام تطبيق وضع مبدئي الافصاح والشفافية في واقع الممارسة. حيث يتولى النظام ذاتة تلقائيا تنظيم المزاد واختيار الفائزين بالمزاد ودور البنك المركزي سينحصر فقط في هذا النظام تحديد المبلغ النقدي من الدولار الامريكي الذي سيتم بدء المزايدة عليه.

البنك المركزي حضر لهذه العملية منذ زمن والتي تشبه سياسة السوق المفتوحة وهي اداة من ادوات السياسة النقدية للبنوك المركزية. سوف يستغل البنك المركزي الاحتياطيات النقدية الاجنبية التي يمتلكها وتحديدا الدولار الامريكي ومن خلال تطبيق نظام المزادات الدولي الذي يتم من خلال المنصات الالكترونية في البنك المركزي وفي البنوك المشاركة في المزاد .والتي ستتم اسبوعيا من الساعة 11 وحتى 12 صباحاً.

عرض وتحديد المبلغ الذي سيتم المزايدة علية مسؤولية البنك المركزي وهنا تنتهي مهمتة بدون اي اشتراطات. يقوم النظام وبشكل تلقائي وشفاف بتحديد الفائزين الذين قاموا عبر منصات الكترونية في البنوك في شراء العملات الاجنبية التي حددها البنك في حسابة في الخارج .طبعا يشترك فيها التجار من خلال الاخذ بادنى او اعلا سعر في سوق الصرف الاجنبي من خلال البنوك التجارية حصراً.

هذا النظام دولي يقوم على منصة اللكترونية في البنك المركزي ومنصات الكترونية في البنوك التي ستشترك في المزاد وقد اخذت به مصر والعراق ودول اخرى واستطاعت هذه البلدان من خلال استخدام تطبيق هذا النظام التخلص من عمليات المضاربة في سوق الصرف الاجنبي العشوائية والمنفلتة غير الحقيقية بحيث تصير المزايدة في شراء الدولار عبر هذا النظام حقيقية وشفافة بشكل كامل وعبر اعين العالم .

لكن ما أهمية تطبيق نظام المزايدة الالكتروني الذي اعلن البنك المركزي عن بدء العمل به اعتبارا من الاسبوع القادم؟.

أولاً: تطبيق هذا النظام الدولي سيزيل تماما شبهة الفساد وغسل الاموال التي علقت بالبنك المركزي في تصورات المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ومنها صندوقي النقد والبنك الدوليين والبنوك الدولية الاخرى مثل البنك الاوروبي وغيرها وهذا شيء مهم.

ثانياً: تطبيق نظام المزاد الالكتروني الدولي سيؤهل البنك المركزي في عدن ويتيح له الحصول على الدعم المالي الدولي وبالتالي تدفق الموارد الخارجية والاقليمية عبر البنك المركزي ويجعل البنك المركزي مطبقا لمبدا الامتثال والشفافيةفي اعين العالم.

ثالثاً: سيقضي هذا النظام الشفاف على المضاربة بسعر الصرف وسينعكس ايجابيا على تحسن سعر الصرف وتوقيف انحدار سعر الريال اليمني وتحسين موقف العملة الوطنية.

رابعاً: مخرجات ومدخلات هذا النظام ستحسن من الوضع المالي والنقدي، وستسمح بتدفق الدورة النقدية عبر شرايينها الرئيسية ممثلا بالبنوك التجارية وصولا للبنك المركزي اليمني.

خامساً: سيتيح تطبيق هذا النظام للبنك المركزي من سحب فائض المعروض النقدي .حيث سيتولى التجار الذين نجحو في عملية المزاد من توريد قيمة المزايدة بالعملة المحلية الى البنك المركزي. وهذا سيحقق هدفين سحب فائض المعروض وتمكين البنك المركزي من الحصول على الاوراق النقدية المحلية لمواجهة الصرف على رواتب موظفي الدولة وسيحقق هدفين غير مباشرين القضاء نسبيا على ندرة المعروض من العملات الاجنبية حيث سيضطر التجار المكتنزين للدولار من بيع الدولار لشراء العملة الوطنية من السوق لتوفير النقود المحلية والتي تمثل قيمة المصارفة مقابل قيمة المزاد بالعملة الاجنبية الذي رسىء عليه في حساباتة في الخارج. والثاني سيؤدي الى وقف الاصدار النقدي التضخمي.

الخلاصة

المتوقع نظريا وتجريبيا من خلال ما اخذت به الدول الناجحة فإن الغاية الرئيسية لتطبيق هذا النظام ستنصب في تحقيق استقرار سعر الصرف ووضع نهاية لعمليات المضاربة المنفلتة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

التحول الرقمي ورقمنة المالية العامة

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

بعد ان رأينا كيف غير العالم الرقمي نمط حياتنا اليومي وتردد على مسمعنا في الآونة الأخيرة الكثير من المصطلحات الجديد والمهمة وهي رقمنة المالية العامة والمحفظة الرقمية والمحاسبة الرقمية والنقود الرقمية المشفرة والعملة الرقمية و الاقتصاد الرقمي وينبع أهميتهم من كونهم يتعلق بموضوع يهم الفرد والدولة بالأساس ويسهم في تطوير نظامها المالي و الاقتصادي تقنياً.

ولقد اثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة على كافة مناحي الحياة واسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الانتاجية والتنافسية وكما انعكست كذلك على اليات عمل واداء السياسات الإقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة.

امتدادا الى لهذه التحويلات وفي إطار الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تقنيات مثل الذكاء الصناعي والبيانات الكبيرة وسلسلة الكتل (النقود الرقمية المشفرة) والتقنيات الحيوية وغيرها من التقنيات الأخرى، اتجهت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية ادارة المالية العامة في تحقيق اهدافها من خلال

> **ساعدت رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الالكترونية**

تطوير اليات اكثر كفاءة لجمع الاموال العامة وانفاقها بما يحقق اهداف السياسة المالية.

تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على الصعيد ادارة الموازنة العامة (الايرادات والمصروفات العامة) لاسيما من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الالكتروني فعلى صعيد جانب الايرادات العامة ساعدت رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الالكترونية.

فيما ساهمت رقمنة الانفاق العام في

إن علاقة التحول الرقمي بإنترنت الأشياء هو التيسير المساعدة على انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات حيث تشهد أعداد الأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء حول العالم نمواً كبيراً ويصل عددها اليوم إلى ما يقارب 8.4 مليارات جهاز، مع توقع وصول هذا الرقم إلى مئات المليارات.

وبحسب توقعات مؤشر سيسكو للتواصل الشبكي المرئي، فسيكون أكثر من 500 مليار جهاز وشيء متصلاً بالإنترنت بحلول العام 2030، ما يعني أن المرحلة الحالية والمستمرة من التحول الرقمي أكبر أثراً وأكثر صعوبة من مراحل التحول التقني السابقة.

إن التحول الرقمي أصبح ضرورة في تحسين كفاءة المؤسسات حيث أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين ،والتحول الرقمي لايعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخلياً بشكل رئيسي وخارجياً وأيضا من خلال تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع. كما أن التحول الرقمي يسهم في ربط القطاعات الحكومية أو الخاصة ببعضها بحيث يمكن أجاز الأعمال المشتركة بمرونة وانسجام عال. وقد أصبحت الضرورة ملحة أكثر من ما مضى لتحول المؤسسة رقمياً، ويعود ذلك وبشكل أساسي إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كانت تخص الأفراد. لذلك هناك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع على المؤسسات والهيئات والشركات لتحسين خدماتها واتاحتها على كافة القنوات الرقمية.

زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية ومكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات عبر انشاء قواعد بيانات اكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم وتوجيه التحويلات النقدية اليهم عبر قنوات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وامنة يمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمول باستخدام توقيع البصمة البيومترية ,وبالتالي تمكين الحكومات من الوصل الى قاعدة واسعة من المستفيدين باقل كلفة .

إضافة إل ما سبق ترتبط رقمنة المالية العامة أيضا بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System) (GFMIS)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.

The Debt Management and) Financial Analysis System (DMFAS))، وغيرها من النظم التي ساعدت على زيادة مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة.

حيث اصبح البحث عن التقنيات والاساليب الحديثة في تنفيذ المعاملات وكيفية استخدامها ضرورة وليس ترفا، حيث يتوقع في وقت قريب الاستغناء عن الطرق التقليدية , وخاصة بعد الثورة الرقمية التي يعيشها العالم المعاصر، والفوائد الكبيرة التي تنعكس على الافراد والحكومات والمجتمعات نتيجة استخدامها.

إن التطور المذهل في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية سيؤدي لاختصار الوقت وخفض التكلفة وتحقيق مرونة أكبر وكفاءة أكثر في العملية الإنتاجية وقدرة كبيرة في مُعالجة البيانات والذكاء الصناعي ولا شك أن هذه المستجدات ستعمل على اتساع نطاق التطوير والتغيير وحدوث تحولات غير مسبوقة في الاقتصاد وسوق العمل والقطاع الصناعي حيث يُمثل التحول الرقمي واحداً من أهم دوافع ومحفزات النمو في كبرى الشركات والدوائر الحكومية مما يفرض على الشركات سباقاً حاسماً لتطوير حلول مبتكرة، تضمن استمراريتها في دائرة المنافسة.

يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها

حيث يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها.

ووجود إدارة التغيير للتحول الرقمي متطلب رئيسي للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية..

ختاماً:

لهذه الجزئية اقول ان التحول الرقمي يوفر فرصاً ضخمة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مختلف الجوانب، من أهمها تحقيق أهداف المؤسسات والوصل بها لرؤيتها الإستراتيجية بإمكانيات أقل من المهدرة في الوقت الحالي أو ما قبل التحول الرقمي. إن الوعي بحتمية هذه النقلة والعمل بصفة جماعية يساهم بشكل رئيس في نمو هذه القطاعات وازدهارها والتي ستنعكس إيجابا على تقدم الدول لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

إعداد: أ. عبد الغفار العيسائي *

تقييم أداء الايرادات العامة في اقتصاد الحرب

انتقلت العديد من الدول نحو اللامركزية الإدارية والمالية وفي هذا الإطار أقرت الجمهورية اليمنية قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000، وبموجبة أصبحت وزارة الإدارة المحلية الجهة المخولة قانونًا بالإشراف على تطبيق هذا القانون، والقيام بالدور الإشرافي والرقابي على أداء السلطات المحلية.

وقد منحت التشريعات اليمنية العديد من الصلاحيات للسلطة المحلية في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، وإحداث التنمية المحلية، وفي ضوء ذلك قامت أجهزة السلطة المحلية بأدوار متفاوتة في تنفيذ المهام الموكلة اليها خلال السنوات الماضية، والتي كانت وزارة الإدارة المحلية تمتلك مشروعًا طموحًا يتعلق باللامركزية والسلطة المحلية، والذي يعتبر خطوة مهمة في طريق بناء الوطن والتطور الديمقراطي، حيث تعتبر التنمية الشاملة للشعوب من أهم أهداف الدولة، ويقوم على عاتقها انشاء البنى التحتية للتنمية من (مدارس ومعاهد وجامعات) وغيرها.

إلا أن الصراع القائم والانقلاب على مؤسسات الدولة الشرعية، أثّر سلبًا في التوسع نحو اللامركزية وأثّر على عملية تحصيل الموارد المالية، سواء كانت مركزية أو محلية والذي نتج عنه الاتي:

- عدم الالتزام بالقوانين المالية واللوائح والقرارات النافذة فيما يخص الايرادات وتوريدها إلى حساباتها المخصصة وقيام بعض المحافظات بتوريد الايرادات المركزية إلى حساباتها.
- استمرار تفاقم الوضع الاقتصادي وتفكك النسيج الاجتماعي لليمن مع دخول الصراع عامه السابع.
- تفكك في المؤسسات الاقتصادية مثل البنك المركزي اليمني وعمله من خلال مركزين أحداهما في عدن والآخر في صنعاء.
- تدهور وضع الاقتصاد الكلي في ظل غياب السلام.
- التدهور الحاد في أسعار صرف العملة والذي أدّى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والوقود وزيادة معدلات التضخم.
- تعطيل متكرر لحركة الأسواق وتوريد السلع الأساسية الغذائية.
- عدم الاستقرار الأمني والذي أدّى إلى عدم تصدير المنتجات النفطية والغازية المتاحة، باستثناء كمية محدودة من الانتاج.

وبرغم ذلك فقد أثبت الواقع بأن قيام سلطات محلية بموجب القانون، كان له أثرًا إيجابيًا خصوصًا في المناطق المحررة من المليشيات، في ظل هشاشة الحكومة المركزية مع بداية الانقلاب الحوثي، فقد لعبت السلطات المحلية دورًا رئيسيًا وبالغ الأهمية في التخفيف من وطأة الحرب وآثارها على المجتمع المحلي، بتفعيل المؤسسات والهياكل التنظيمية المحلية، والعمل على تقديم الخدمات للمواطنين، لاسيما في المجال الإنساني والاغاثي.

لعبت السلطات المحلية دورًا رئيسيًا وبالغ الأهمية في التخفيف من وطأة الحرب وآثارها على المجتمع المحلي، بتفعيل المؤسسات والهياكل التنظيمية المحلية، والعمل على تقديم الخدمات للمواطنين، لاسيما في المجال الإنساني والاغاثي

ومنذُ بدء مزاولة وزارة الإدارة المحلية أعمالها من العاصمة المؤقتة عدن، كانت تدرك تمامًا أهمية الدور الموكل إلى الأجهزة المحلية، وبدأت بتقييم أدائها، من التعرف على مستوى إنجازاتها، والوقوف على

معوقاتها، والعمل على معالجتها، بما يضمن تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها تعتبر الوزارة الموارد المحلية، المرتكز الأساسي لعملية التنمية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتي تتطلب بذل أقصى الجهود لحشد أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة، التي يمكن توفيرها من مصادر التمويل المختلفة للوصول، إلى هيكل التمويل الأمثل الذى يحقق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وفاعلية وبالقدر المتاح، وفي هذا بذلت الوزارة الكثير من الجهود لإعداد الدراسات والبحوث وإجراء التحليل والتقييم للموارد الذاتية للسلطة المحلية، من حيث دراسة مستويات تحصيلها أو من حيث دراسة أساليب وطرق التحصيل.

ومن هذا المنطلق سيتم في ورقة العمل هذه تسليط الضوء على الموارد المالية للسلطة المحلية، كون قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000 أناط بالوزارة مسئولية الإشراف والرقابة والمتابعة للسلطات المحلية وبالنسبة لمتابعة تحصيل الموارد المركزية، فهو من صميم عمل وزارة المالية والهيئات والمصالح التابعة لها.

والتي ستكون من خلال المحاور والأهداف التالية:

1) موارد السلطة المحلية وآليات تحصيلها قبل وبعد عام 2015

2) الامكانيات المتاحة لرفع مستوى تحصيل الموارد المالية

3) مقترحات رفع مستوى التحصيل للموارد المحلية

4) رؤية وزارة الإدارة المحلية في رفع كفاءة تحصيل الموارد المحلية في ظل الحرب

المحور الأول: الموارد المالية للسلطة المحلية قبل وبعد عام 2015 وآليات التحصيل

تعد الموارد المالية للسلطة المحلية أحد القضايا الحيوية التي تؤثر محليًا على أداء الأجهزة المحلية، وتحسين مستوى تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية، ودعم عملية التنمية المحلية وهذه الموارد كما حددها قانون السلطة المحلية تتمثل بالآتي:

الموارد المحلية: وهي الموارد التي تقوم بجبايتها الوحدة الإدارية ولصالحها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المجتمعية فيها من منطلق اللامركزية الإدارية والمالية.

الموارد المشتركة على مستوى المحافظة: هي الموارد التي تجبى في مديريات المحافظة لمصلحة المحافظة ككل ويتم توزيع هذا النوع من الموارد على النحو التالي:

%25
لصالح المديرية التي قامت بالتحصيل

%25
لصالح المحافظة

%50
يتم توزيعها بالتساوي على بقية المديريات في المحافظات

> **سيطرة المليشيات الحوثية على مصادر الايرادات في المحافظات والوحدات الإدارية تحت سيطرتها والمتمثلة بالموارد المحلية والمشتركة والعامة المشتركة**

الموارد العامة المشتركة: هي الموارد التي تجبي من قبل الجهات (الوزارات، والصناديق المركزية، وشركات الاتصالات، وشركات الطيران) وتتولى وزارة الإدارة المحلية متابعة تحصيلها وتوريدها إلى الحساب المفتوح باسمها طرف البنك المركزي- عدن.

الدعم المركزي الرأسمالي: وهو ما تخصصه الدولة من دعم مالي مركزي سنوي للوحدات الإدارية على مستوى الجمهورية، إلا أنه ونتيجة للوضع الراهن وشحة الموارد لدى السلطة المركزية والذي أدّى إلى توقف تحويل حصص الوحدات الإدارية من الدعم المركزي الرأسمالي.

وتجبى موارد السلطة المحلية بحسب القوانين واللوائح والانظمة والقرارات النافذة وبحسب الخطط والتقديرات المعتمدة في الموازنة، وتزيد نسب نموها من عام إلى أخر، ولكن الصراع القائم أثر بشكل كبير في تحصيل هذه الموارد.

بالنسبة لتدني الايرادات فيما بعد عام 2015 ترجع أسبابها إلى العديد من العوامل التي تعيق عملية التحصيل، والتي ظهرت بسبب الحرب والصراع وهي كما يلي:

- سيطرة المليشيات الحوثية على مصادر الايرادات في المحافظات والوحدات الإدارية تحت سيطرتها والمتمثلة بالموارد المحلية والمشتركة والعامة المشتركة.
- رسوم شركات الاتصالات لتواجد المراكز الرئيسية في صنعاء.
- الرسوم المتحصلة عبر ميناء الحديدة والذي يعتبر الميناء

م	اسم المحافظة	الموارد المحلية				الموارد المشتركة				الاجمالي
		2018م	2019م	2020م	النصف الاول من عام 2021م	2018م	2019م	2020م	النصف الاول من عام 2021م	
1	عدن	778,872,880	2,461,296,732	1,162,813,491	853,946,531	2,194,872,873	2,490,641,420	2,494,283,390	2,129,020,837	14,565,748,153
2	تعز	248,152,990	660,361,973	872,803,205	688,240,604	865,087,012	1,156,307,811	2,755,340,000	955,861,675	8,202,155,270
3	حضرموت	874,536,325	901,170,552	980,740,371	740,039,448	1,021,501,004	1,403,306,586	1,280,605,210	1,071,503,258	8,273,402,754
4	لحج	59,438,267	109,343,568	121,274,802	82,014,114	122,019,648	287,311,070	372,611,000	193,109,339	1,347,121,808
5	شبوة	34,272,947	66,682,545	139,454,092	73,022,910	41,011,224	214,969,994	128,434,927	132,279,988	830,128,627
6	مأرب	233,080,007	363,678,002	350,154,749	246,647,462	275,407,565	1,211,456,481	1,301,329,063	820,661,559	4,802,414,888
7	لحج	548,672,509	498,994,079	600,708,540	377,527,692	229,115,426	296,137,927	218,958,000	284,858,641	3,054,972,814
8	الضالع	161,618,598	202,683,512	198,008,264	98,477,744	122,461,014	168,897,481	291,000,000	89,838,433	1,332,985,046
9	المهرة	149,493,705	184,745,604	359,679,210	166,299,588	320,599,547	451,891,082	515,131,366	384,371,822	2,532,211,924
10	سقطرى	7,432,000	9,002,305	8,255,891	2,412,234	9,455,620	13,799,391	10,657,337	1,788,713	62,803,491
	الاجمالي العام	3,095,570,228	5,457,958,871	4,793,892,615	3,328,628,327	5,201,530,933	7,694,719,243	9,368,350,293	6,063,294,265	45,003,944,776

الرئيسي بعد ميناء عدن.

● قلة شركات الطيران نتيجة للحرب الدائرة في اليمن، والذي تفرض رسوم على تذاكر كل مغادر عبرها، وتعتبر هذه الرسوم جزءًا من الموارد العامة المشتركة.

● تدمير البنى التحتية، وانعدام بيئة العمل المناسبة للأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية والذي أثر سلبًا على التحصيل وتقديم الخدمات.

● قلة الكوادر البشرية نتيجة لتوقف التوظيف منذ عام 2014م، ونزوح بعض الكوادر من مناطق الصراع وانقسامهم فيما بين المؤسسات الشرعية والمؤسسات المسيطر عليها من الانقلابين.

● قلة التدريب والتأهيل للكوادر الموجودة.

● أسناد أعمال التحصيل والتوريد لمحصلين غير ملتحقين بالوظيفة العامة (متعاقدين، أجور يومية، متقاعدين).

عدم دقة تقدير الربط لبعض انواع الرسوم في الموازنة العامة حيث ظل الربط كما هو عليه في موازنة العام 2014م ولم يراعي التغيرات التي طرأت.

عدم الاستقرار الأمني والذي أدّى إلى:

● ظهور متنفذين يقومون بتحصيل الموارد لحساباتهم الشخصية.

● عدم قيام الأجهزة الأمنية بتوفير الحماية اللازمة لمتحصلي الموارد في الوحدات الإدارية.

● ضآلة النفقات التشغيلية للوحدات الادارية.

● ضآلة قيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة المحددة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2001 حيث أنه منذ ذلك التاريخ لم يطرأ عليها أي تعديل، بالرغم من ظهور متغيرات اقتصادية لم يتم مراعاتها، مع ضعف القيمة الشرائية للريال مقابل الدولار، والذي جعل قيمة الرسم لا ينسجم مع تكلفة الخدمة ولا يتماشى مع طبيعة المرحلة ولا يلبي متطلبات عملية التنمية المحلية المتزايدة.

● ضعف التدقيق المالي في أغلب مصادر التمويل المحلية الذاتية إذا أن مصادر التمويل الذاتية للوحدات الإدارية التي حددها قانون السلطة المحلية والبالغ عددها (27) مصدرًا لا تغطي مواردها الحد الأدنى من احتياجات التمويل للوحدات الادارية فهي محدودة العايد على الرغم من تنوعها كما أن أغلب هذه المصادر لم تستطع الحكومة تحصيلها في فترات سابقة وحولتها للسلطة المحلية لتحصيل أكبر قدر ممكن منها.

● ضعف القاعدة المعلوماتية اللازمة لتحديد فرص تنمية وتوسيع مصادر التمويل الذاتية للوحدات الإدارية وإدخال مصادر تمويل جديدة أو تنمية المصادر القائمة ذات الأهمية النسبية الأكبر في كل وحدة إدارية على حده.

● تلف قاعدة البيانات نتيجة الصراع القائم.

● عدم تفعيل دور الأجهزة الرقابية المركزية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد)، وممارسة اعمالها، وعدم تفعيل عمل السلطة القضائية لقيام المحاكم لممارسة أعمالها بصورة اعتيادية.

ضعف الحوافز المجزية للقائمين بعملية التحصيل.

المحور الثاني: الامكانيات المتاحة لرفع مستوى تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية

أدّى الصراع القائم إلى ضعف امكانيات تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية مع وجود امكانيات إذا ما تم استخدامها الاستخدام الأمثل، ووفقًا لما هو متاح ستؤدى إلى رفع مستوى تحصيل الموارد المالية، والتي تتطلب إجراء المعالجات لأسباب تدني تحصيل الموارد والتي سنوضحها في المحور الثالث.

ونتطرق هنا إلى الامكانيات المتاحة لرفع مستوى تحصيل الموارد المالية.

● وجود التشريعات القانونية المتمثلة بقانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2001 ولوائحه والقرارات النافذة، والتي إذا ما تم تفعيل العمل بها سيؤدى إلى ممارسة المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية لدورها الإشرافي والرقابي على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية.

امكانية توحيد الأجهزة الأمنية من خلال تنفيذ اتفاق الرياض وإعادة ربطها بالقضاء، وهذا التوحيد سيتم من خلاله توحيد الجهود الأمنية وتوفير الحماية اللازمة للقائمين بعملية التحصيل

ومنع تدخل النافذين في عملية التحصيل التي تتم جبايتها لصالحهم ومنع الأجهزة الأمنية أو المتنفذين من التدخل أو الاعتراض على أداء السلطة القضائية.

- وجود المنظمات الدولية التي تعمل على مساعدة الحكومة والتي يمكن التنسيق معها للتدخل في مجال تدريب ورفع قدرات القائمين بعملية التحصيل، وكذلك مساعدتها بإعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة وايجاد بيئة العمل المناسبة، والتي ستعمل حتمًا على مضاعفة الحصيلة الايرادية.
- مضاعفة الجهود لتحسين طرق حشد الموارد وتنميتها.
- تفعيل العمل بمبدأ الثواب والعقاب.
- إجراء المعالجات للصعوبات والمعوقات ودراسة أسبابها ووضع المعالجات اللازمة للحد منها.
- تفعيل المؤسسة القضائية والنيابية بما يشعل تفعيل كل المحاكم ذات العلاقة (تجارية وإدارية).
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية المركزية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد).
- تفعيل الإدارات الرقابية في إدارات السلطات المحلية.
- تطوير الأدوات المعنية بالمشاركة الفاعلة مع الجمهور، وإعادة بناء الثقة لرفع مستوى الوعي والشفافية والفوائد المترتبة عن الأوعية الإيرادية والتي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.
- العمل على إحلال السلام من خلال الحوار والتوصل إلى حل شامل والذي من خلاله سيتم توطيد الأمن والاستقرار، وتوحيد المراكز المالية وتكاتف الجهود لتحصيل الموارد.

المحور الثالث: مقترحات لرفع مستو التحصيل للموارد المحلية

لأجل التغلب على معوقات تعويل السلطة المحلية والعجز القائم بالإيرادات وبهدف رفعها ينبغي القيام بتفعيل دور الأجهزة التنفيذية بالوحدات الإدارية للقيام بمهامها ودورها في تحصيل الأوعية الإيرادية، وسنوضح أبرز المقترحات الهادفة للنهوض بمستوى تحصيل الموارد الذاتية بكفاءة وفاعلية والمتمثلة بالآتي:

تفعيل العمل بقانون السلطة المحلية ولوائحه وقرارات مجلس الوزراء النافذة بما يمكن المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية من ممارسه أعمالها الاشرافية والرقابية على السلطة المحلية.

- بناء قاعدة بيانات حديثة تضم كافة البيانات المرتبطة بموارد السلطة المحلية وأوعيتها المختلفة.
- إجراء ربط شبكي لكل الجهات المختلفة ذات العلاقة بموارد السلطة المحلية معًا الكترونيًا بحيث يتاح للجميع الحصول على المعلومات حول أي جهة بالتزاماتها المالية للدولة.
- رفع الموازنات التشغيلية للوحدات الإدارية بما يساعدها على القيام بمهامها بكفاءة وفاعلية.
- الالتزام بالتوريد إلى البنك المركزي -عدن.
- منع تجنيب أو سحب مبالغ مالية من موارد الوحدات الادارية تحت أي مسمى في حسابات خاصة وضرورة اتفاقها للأغراض المخصصة لها.
- منع تحويل الموارد المحلية إلى موارد خاصة لبعض الجهات المركزية.
- تكثيف الجهود ومضاعفتها للنهوض بمستوى تحصيل الأوعية المتاحة والتي عملية تحصيلها الحالية لا تتناسب مع حجم الوعاء المتاح والمتمثلة بـ:

- تحصيل ضرائب القات.
- تحصيل ضرائب الريع العقاري.

- تحصيل ضرائب المهن الحرة.
- تحصيل ضرائب وزكاة كبار المكلفين.
- تحصيل رسوم الدعاية والإعلان.
- التحصيل الفعلي لضرائب ورسوم الاتصالات.

● إلزام الصناديق الممتنعة عن توريد مستحقات الوحدات الإدارية بالتوريد.

● تبسيط الإجراءات الرسمية للحصول على الخدمات وتحصيل الايرادات المتعلقة بها.

● منع ازدواجية وتضارب عملية التحصيل.

● وضع حوافز مجزية للمحصلين.

● إعادة النظر في الاوعية الإيرادية المحلية والرسوم المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم) 283) لسنة 2001.

● إلغاء جميع القرارات الإدارية التي قامت بها عدد من الجهات والتي بموجبها حولت بعض الموارد الى موارد ذاتية لها.

● الاستفادة من اراضي وعقارات وممتلكات الدولة على مستوى الوحدات الإدارية بما يضمن توفير ايرادات اضافية لها وفقا لضوابط تضمن عدم اهدار ممتلكات الدولة.

● تفعيل المؤسسة القضائية والنيابية بما يشمل تفعيل كل المحاكم ذات العلاقة (تجارية وإدارية ....).

● تفعيل دور الأجهزة الرقابية المركزية (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد).

● تفعيل الإدارات الرقابية في إدارات السلطات المحلية.

● تطوير الأدوات المعنية بالمشاركة الفاعلة مع الجمهور وإعادة بناء الثقة لرفع مستوى الوعي والشفافية والفوائد المترتبة عن الأوعية الايرادية والتي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

● العمل على احلال السلام من خلال الحوار والتوصل إلى حل شامل والذي من خلاله سيتم إحلال الأمن والاستقرار وتوحيد المراكز العالية وتكاتف الجهود لتحصيل الموارد.

● توحيد الأجهزة الأمنية من خلال تنفيذ اتفاق الرياض، وإعادة ربطها بالقضاء، وهذا التوحيد سيتم من خلاله توحيد الجهود المهنية وتوفير الحماية اللازمة للقائمين بعملية التحصيل ومنع تدخل النافذين في عملية التحصيل التي تتم جبايتها لصالحهم، ومنع الأجهزة الأمنية أو المتنفذين من التدخل أو الاعتراض على أداء السلطة القضائية.

● اعتماد درجات وظيفية لتغطية العجز للقائمين بعملية التحصيل.

● توفير الاعتمادات العالية من المصادر المختلفة (داخلية - خارجية) لإعادة تأهيل البنى التحتية اللازمة لتوفير بيئة عمل مناسبة، وكذلك لبناء قدرات وتأهيل الكوادر البشرية العاملة.

المحور الرابع: رؤية لرفع كفاءة تحصيل الموارد العالية للوحدات الإدارية في ظل الحرب

وعملت وزارة الإدارة المحلية مع بداية العام 2021م على إعداد دراسة وتحليل وتقييم للوضع القائم للبنية الحالية للموارد المالية للسلطة المحلية للوحدات الادارية من خلال الاتي:

تشخيص الوضع القائم للبنية الحالية للموارد العامة المشتركة للوحدات الإدارية والذي من خلاله قدمت الوزارة مشاريع قرارات الى مجلس الوزراء متمثلة بـ:

- مشروع تعديل قيم أوعية رسوم صناديق النظافة والتحسين.
- مشروع تعديل قيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة الواردة بالقرار رقم (283) لسنة200.

حيث أن هذه التعديلات راعت التغيرات الاقتصادية وتدهور سعر العملة والتضخم القائم والذي معه تأكل الرسم المفروض بموجب التشريعات السابقة وجعله لا يتناسب مع حجم الخدمة المقدمة وقد تم إحالة مشروعي القرار إلى لجنة مشكلة برئاسة وزير الإدارة المحلية وعضوية الأخوة/ (وزير المالية، وزير الشؤون القانونية، نائب وزير الصناعة) لمراجعتهما والرفع بالنتائج وقد أنهت اللجنة مراجعة مشروع تعديل قيم أوعية رسوم النظافة والتحسين والعمل جاري لمراجعة مشروع تعديل قيم أوعية الرسوم المحلية والمشتركة.

● مشروع تفعيل تحصيل الموارد الذاتية للسلطة المحلية (محلي، مشترك، عامة مشتركة) لتفعيل تحصيل الموارد المالية بكفاءة وفاعلية بعا يضمن معالجة الاختلالات القائمة والتي تم اعتمادها بقرارات مجلس الوزراء رقم (11،10،9) لعام 2021.

القيام بتنفيذ مهمة النزول الميداني للرقابة والاشراف على أعمال السلطات المحلية والوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها وتم الرفع بنتائج النزول الميداني إلى مجلس الوزراء ومصفوفة بالاختلالات القائمة والصعوبات والمعوقات ومقترحات المعالجة والذي اقفر تلك المصفوفة بالقرار رقم (11) لعام 2019.

● القيام بأعداد موازنة بالنفقات التشغيلية اللازمة للسلطات المحلية وتم الرفع بها لدولة الاخ/ رئيس الوزراء والذي احالها إلى اللجنة العليا لأعداد موازنة 2019 الثي قامت بدراستها وإضافتها ضمن موازنة العام 2019، إلا أن وزارة المالية لم تقم بالتعزيز بتلك الموازنة نظرًا لشحة الموارد.

● إعداد مشروع الإطار العام للتنمية المحلية وتعزيز القدرات المؤسسية.

● إعداد خطة تدريبية متكاملة لتأهيل كوادر السلطة المحلية، وإعداد المادة التدريبية والتكلفة التقديرية اللازمة للتنقيح.

وتم التواصل مع المنظمات الدولية منها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع تنموية، تدريب وتأهيل كوادر السلطة المحلية بما يضمن تنفيذ الخطة التدريبية.

● تقديم مقترحات معالجة الاختلالات القائمة وتدني تحصيل الموارد، والرفع بتلك المقترحات إلى مجلس الوزراء.

*وكيل مساعد وزارة الادارة المحلية

مشروع تفعيل تحصيل الموارد الذاتية للسلطة المحلية (محلي، مشترك، عامة مشتركة) لتفعيل تحصيل الموارد المالية بكفاءة وفاعلية بعا يضمن معالجة الاختلالات القائمة والتي تم اعتمادها بقرارات مجلس الوزراء

الموارد العامة في ظل الحرب..
الواقع والمحددات

إعداد: أ/ صالح الجفري*

منذ أعوام طويلة كانت اليمن كدولة واقتصادا محل تقييم مستمر من قبل سلطات النقد الدولية (البنك والصندوق)، ومنظمات مكافحة الفساد، والحقوق والحريات، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة بإدارة شؤون الدول والتي تكاد تجمع في تقاريرها السابق لاندلاع الحرب بأن اليمن قاب قوسين أو أدنى من الدولة الفاشلة، حيث أشارت إلى الكثير من الاختلالات البنيوية في تركيبة الاقتصاد اليمني كاقتصاد ريعي يعتمد على النفط بدرجة رئيسية في رفد الموازنة العامة للدولة فيما أغفلت واهدرت الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية داخل بنية الاقتصاد اليمني الإنتاجية والخدمية كالضرائب باعتبارها أحد أهم وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية.

حيث تشير معلومات ضريبية أن المحصل منها لا يرقى إلى ما نسبته 20 من المتاح ناهيك عن الإمكانيات الأخرى في مجال الاقتصاد الازرق حيث تهتلك اليمن شواطئ تمتد لأكثر من (2000) كيلومتر، وأراضي زراعية بمئات الآلاف من الهكتارات، وثروات معدنية لم تستكشف بعد في كثير من محافظات الجمهورية، كل هذه الامكانيات وغيرها لم يتأتى الاستفادة منها بفعل تغول الفساد داخل مفاصل النظام السياسي الحاكم وغياب سيادة القانون وانعدام الشفافية والمساءلة كل هذه المحددات أدت إلى تراكم فائض القهر والتسلط والمعاناة وافضت إلى انفجار الوضع مع ثورة الشباب في فبراير من العام 2011 الثورة التي لم تتجذر ولم تنجز مهامها وكانت الحوارات والتسويات سبيلا لم تؤدي إلى الاستقرار، وانفجر الصراع واندلعت الحرب.

ولا أبالغ من الوصف للحالة اليمنية أكثر مما وصفت الأمم المتحدة (أن اليمن يشهد أكبر أزمة إنسانية في العالم)، ولسنا في حاجة لاستعراض الأرقام الأهمية لملايين الجوعى والفقراء ولمن هم بحاجة لمساعدات غذائية وعلاجية عاجلة، وملايين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وحرموا من الذهاب لمدارسهم للتعليم الذي حرمتهم منه الحرب الدائرة رحاها

> **ملايين الجوعى والفقراء بحاجة لمساعدات غذائية وعلاجية عاجلة، وملايين الأطفال يعانون من سوء التغذية ومن حرموا من التعليم جراء الحرب الدائرة رحاها للعام السابع**

للعام السابع، وعلى هامش الحرب كان هناك اقتصاد أسود يشكله تجار الحرب كاقتصاد مواز إذا جاز التعبير بفعل السطو والسلب والنهب للموارد العامة من كل مصادرها من فرقاء الصراع وما تناسل عن ذلك من نشاطات اقتصادية غير مشروعه أنتجها اقتصاد الحرب تمثلت في المضاربة بالعملة والتهريب والتهرب الضريبي والجمركي.

الصراع على الموارد العامة

عرفت البشرية منذ القدم البذرة الاولى للشَّقِّ التاريخي للحروب الأهلية كانت في البدء تدور رحاها على الماء والكلأ، ومع تطور الأمم والشعوب تجلت ملامح الصراع والحروب التقليدية لعل أبرزها في التاريخ المعاصر الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والحرب العالمية الثانية وما قبلها وما تلاها بالتحديد

الكثير من الحروب الأهلية في لبنان، وبلاد البلقان، والصومال، والسودان واليمن على سبيل الذكر لا الحصر، والحرب الدائرة اليوم في بلادنا تقودها السلطة الشرعية المعترف بها دوليًا مع التحالف الدولي وبقرار اممي ضد الجماعة الحوثية الانقلابية للعام السابع على التوالي، وأفرزت هذه الحرب على هامشها حرب الاقتصاد الأسود إذا جاز التعبير حيث تعت السيطرة شمالًا على موارد المؤسسات العامة من الاتصالات إلى هيئة مصلحة الطيران العدني والموارد الضريبية على الشركات وكافة النشاط التجاري والخدمي الانتاجي وفتحت مناطق جمركية على مداخل المحافظات التي يسيطر عليها الانقلابيين وساهمت هذه الموارد باعتبارها وقود الحرب في ظهور أكثر عمليات اقتصاد الحرب خارج القانون وضنها ظهور السوق السوداء، وتجارة التهريب، والمضاربة بالعملة، والتهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأهوال، والاستيلاء دون حق على الموارد المركزية، والموارد المحلية بل وعمل بعض محافظي المحافظات في المحافظات المحررة بصورة فجه في تحويل الموارد المركزية إلى حسابات محلية والأشد ضررًا التوجيه لسلطات الجمارك والموانئ البرية والبحرية في تلك المحافظات بتعديل القيم والرسوم للبضائع المستوردة بل وتم التجاوز بإصدار الإعفاءات.

هذا الصراع الدائر على الموارد العامة أدى بنتائجه الكارثية على وضع المالية العامة في البلاد مما حال دون تحصيل الموارد العامة على أسسها واصولها الأمر الذي ضاعف من عجز بل وفشل الحكومة وكل الحكومات المتعاقبة منذ تحرير عدن في النصف الثاني من العام 2015 في مواجهة التزاماتها والذهاب إلى أكثر المعالجات سوءا بعملية الطباعة للعملة المحلية دون أي غطاء أو معالجات جادة ومحددة مما أحدث أضرارا بالغة بقيمة العملة الوطنية، وبلغ التضخم معدلات قياسية هي الأولى في تاريخ الاقتصاد اليمني، وظهر هذا الأثر المدمر في حياة الناس المعيشية حيث لم تعد دخولهم المتآكلة تفي بأدنى احتياجاتهم من السلع والخدمات في الأسواق المنفلت عقالها دون رقيب أو حسيب.

المصادر المحلية

تشكل الموارد المحلية أحد أهم مصادر التعويل للموازنات العامة في المحافظات وتأتي أهميتها في المرتبة الثانية تقريبًا بعد الدعم المركزي الذى يقدم من الحكومة، وحدد قانون السلطة المحلية رقم (4) للعام 2000 ولائحته المالية الكثير من المصادر الإيرادية والرسوم المختلفة التي تزيد عن خمسمائة رسم على الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية التي يتفاوت تواجدها من محافظة إلى اخرى، ولظروف واقع الأزمة والحرب طال الموارد المحلية سوء التصرف والاستحواذ خارج القانون ناهيكم عن ضعف الأداء الذي انعكس في محدودية المحصل كما تظهره الأرقام للنتائج المحققة للعام 2019 لمحافظة عدن العاصمة المؤقتة كنموذج في البيان المرفق، والبيان الثاني لنتائج التحصيل في المحافظات (عدن، تعز، حضرموت، لحج، ابين، مأرب، الضالع، المهره، ارخبيل سقطرى).

رؤية أولية لتجفيف منابع الصراع على الموارد العامة

دون شك أي محاولات محلية أو دولية لتحييد العلف الاقتصادي بكل مكوناته عن الحرب سيقابل بردود فعل من قبل تجار الحرب كما أشار لذلك ولد الشيخ في مفاوضات الكويت التي اتهم فيها الكل بالاتجار بالحرب وعلى حساب معاناة الشعب اليمني. اليوم نعتقد إذا ما توفرت جدية وإرادة لدى الحكومة الشرعية والتحالف العربي المفروض انهما من يمتلك الإمكانيات والقدرات والتفويض القانوني بإنهاء عمليات اقتصاد الحرب التي برزت وأثرت بشكل عام على الموارد العامة من جهة وسوء الأحوال المعيشية للمواطنين من جهة أخرى.

> **إن بروز وتضخم العوائد العالية التي يسيطر عليها خارج القانون كل أطراف الحرب ظل محدداً رئيسيًا وعائقًا صلبًا يحول دون احلال عملية السلام لأنها سوف تنهي تدفق هذه الموارد العالية على أطراف الصراع، وبالتالي تظل الدعوات لإشعال الحرب تحت دواعي طائفية وقبلية ودينية هي المحرك والوقود لاستمرارية اشتعالها**

أثر اقتصاد الحرب على عملية السلام

مما لاشك فيه أن بروز وتضخم العوائد العالية التي يسيطر عليها خارج القانون كل أطراف الحرب ظل محددًا رئيسيًا وعائقًا صلبًا يحول دون احلال عملية السلام لأنها ببساطة سوف تنهي تدفق هذه الموارد العالية على أطراف الصراع، وبالتالي تظل الدعوات لإشعال الحرب تحت دواعي طائفية وقبلية ودينية هي المحرك والوقود لاستمرارية اشتعالها، ويشير الدكتور فريدريك معنوق في كتابه (جذور الحروب الاهلية) نقتبس منه الآتي: «إن العنصر الأيدلوجي لا الاقتصادي هو الذى يتصدر قائمة الثوابت في النزاعات البشرية فمن دون ايدلوجيا لا وجود للحرب. صحيح أن المصالح الاقتصادية قد تكون المحرك الحقيقي للنزاعات والحروب الأهلية لكن الخلاف في المصالح الاقتصادية لا يصبح فعليا متفجرًا إلا بعد اقترانه بالخلاف الأيدلوجي الذي بدونه لا يمكن للحرب الوقوف على رجليها فترة طويلة.“

في خلاصة هذه الورقة حول الوضع العام للموارد في ظل الحرب التي اجتهدت في جمع معلوماتها وتبق قاصرة مالم تأخذ حقها من قبلكم في اغناءها بالنقاش والتقييم والنقد البناء للأرقام الواردة المهولة والتي تثير الخوف والفلق لموارد عامة يتم التصرف بها خارج القانون، بما يمكن الاستفادة من مخرجات هذه الندوة ووضعها أمام صناع القرار لما يمكن معالجته دون تأخير في إطار المتوفر موضوعيًا من الإمكانيات المادية والموضوعية.

*مدرب في إدارة الموارد المحلية- محاضر في المعهد الوطني للعلوم الإدارية

> The ministry has started, since the beginning of 2019, to pay the salaries of 31 thousand retirees and state employees in Hodeida governorate. In addition, more than 30 thousand employees in the health sector and universities in regions and governorates under the control of Houthi militia have received their salaries

without exceptions, the ministry has started, since the beginning of 2019, to pay the salaries of 31 thousand retirees and state employees in Hodeida governorate. In addition, more than 30 thousand employees in the health sector and universities in regions and governorates under the control of Houthi militia have received their salaries. This happened before Houthi militia has taken the decision to ban the circulation of the new currency, which has led to the inability of relevant banks to transfer salaries to those regions. Moreover, the militia continued to loot revenues and refused to deposit them in the Central Bank of Yemen, Aden.

The ministry has affirmed its commitment to paying salaries to Houthi-controlled areas, once the obstacles created by the militia are removed to enable banks to transfer and disburse salaries.

Public financial administration upgrade

During the past years, the ministry sought to implement a modern vision to advance the financial administration systems. This leads to improving the management and financial information, cash management, and financial procurements in various government institutions. This vision focuses on public financial administration through establishing an integrated information system for financial administration capabilities, as well as, modernizing internal auditing, and public financial administration systems in the liberated governorates.

financial discipline and take serious procedures to control expenditures and develop revenues in coordination with local authorities in the liberated governorates. By this, the ministry has overcame the challenges and obstacles that faced its performance in the past period through restructuring the ministry and applying a clear strategy for the relations between various units and departments.

The ministry, as well, sought to build capabilities of its personnel and raise their level of performance in various sectors. It was also keen to quickly complete the transactions and transfer financial allocations to the accounts of the government agencies and institutions in a very short period of time. These procedures were met by great satisfaction by all bodies that have transactions with the ministry. This, in turn, accelerates the state's data building and upgrading its financial performance, which instills confidence among donors and various international bodies.

Activating the customs dollar exchange rate

As part of it's efforts to correct the imbalances and raise public revenues, the Customs Authority in the ministry has adapted the decision to activate the customs dollar exchange rate (the dollar exchange rate for the purposes of calculating customs on imports) by 100% to 500 YR, which remained fixed at 250 YR for 7 years.

This resolution has primarily targeted luxury goods, excluding basic commodities, such as flour, sugar, cooking oil, fuel, wheat, rice, milk and medicine; putting in consideration that it will not affect the citizens' way of living. It has contributed, as well, in preventing the deterioration of the national currency, improving public services and regular payment of public sector salaries.

Correction measures

The Ministry of Finance had issued a generalization to members of the government agencies, the governors of the governorates and heads of the government authorities and departments to close all accounts in commercial and Islamic banks to deposit all revenues in the Central Bank of Yemen in Aden and keep the ministry posted in any matter. This step has been taken after opening accounts in the National Bank and other commercial and Islamic banks by some government agencies during the past years and deposing the revenues there. This action was considered a violation of the Cabinet resolution No. (67) for the year 2018 regarding closing accounts. The Ministry of Finance has been working to include the savings from revenues of economic units and departments to its new budget.

Responsibility on all Yemeni people

Based on its national and humanitarian responsibilities and duties towards all Yemeni people in all governorates of the Republic

control

Minister Dr. Moeen Abdulmalik to governors of Aden, Hadramout, Lahj and Almahra. The purpose behind these directives was to develop resources and identify mechanisms for development, collection, and deposit from central and sovereign customs and taxes resources to the government accounts in the Central Bank of Yemen and its branches in the governorates. As a result, they stopped all unofficial collections of revenues under any name, with follow-up and monitoring by the Central Organization for Control and Accountability,

The ministry succeeded in preparing the first state budget that was ratified by the Yemeni Parliament in its session held in Seiyun city

sented as follow:

- Budget sector.
- Regulation and government account sector.
- Economical units sector.
- Revenues sector.
- External financial relations sector.
- Financial and administrative affairs sector.
- Planning, statistics, and follow-up sector.

The first budget approval

In April 2019, the ministry succeeded in preparing the first state budget that was ratified by the Yemeni Parliament in its session held in Seiyun city, after five years of the last budget preparation.

A report issued in July, 2019 by the International Monetary Fund (IMF) praised the great progress made by the government in qualifying its technical personnel and improving and analysis of data collection which enabled it to take the important step of preparing the national budget of 2019. This year considered the first year to prepare a budget since five years.

The report affirmed the need to provide additional donor funding, particularly under the significant deficit in public finance, which is difficult to fund through non-influential means.

Solving the problems in respect of "displaced employees"

The salaries of public sector, under the name of "displaced" represented one of the challenges exceeded by the Ministry of Finance after completing the process of transferring their salaries since September 2021. So, their salaries can be disbursed by the ministries and institutions they work for instead of the previous disbursing mechanism through "Alkuraimi Bank".

These correction measures taken by the ministry came in accordance with the directives of the President of the Republic, Abd Rabbu Mansour Hadi and the Prime Minister, Dr. Moeen Abdulmalik to correct the situation of the displaced employees.

Capabilities building

The ministry has worked to enhance the

The Customs Authority in the ministry has adapted the decision to activate the customs dollar exchange rate (the dollar exchange rate for the purposes of calculating customs on imports) by 100% to 500 YR, which remained fixed at 250 YR for 7 years

Revenues and payroll

In addition to the regularity of salaries disbursement, nearly 70% of public sector, the ministry has endeavored raising the pace of revenues collection by linking branches and revenue resources to the government account at the Central Bank of Yemen in the temporary capital, Aden.

The efforts of the ministry and its continuous correspondence and communication with the Prime Minister regarding controlling revenues have concluded in the directives of His Excellency, President of the Republic Abd Rabbu Mansour Hadi, and the Prime

Harvest of 4 years of the Ministry of Finance Establishment

At the beginning of 2018, the Deputy Minister of Finance at that time, Mr. Salem Bin Bureik inaugurated the independent building of the head office of the Ministry of Finance located in the temporary capital, Aden. The ministry, before inauguration, had been running its activities in several offices within the branch building of the ministry in Aden. This inauguration came into coincide with the preparation stage of the ministry structures, supported by competencies and expertise to draw the state financial policies to be developed as actual, despite the big challenges left by 3 years of war and seizure of revenues resources by Houthi coup militias.

Big challenges

Despite the big challenges, the ministry, from the temporary capital Aden, has undertaken the path correction to repositioning revenues and expenditures within the reasonable limits. This would help in bypass the stage of wasting of resources, to step out of the financial crisis and reaching relatively the stage of acceptable stability, under the conditions of war and corruption that exhausted the country, causing despair among citizens.

The ministry also has undertaken the development of the financial sector through enhancing the state's revenues case, apply standards of transparency and integrity in administrating the public finance and improving efficiency to rationalize the use of scarce resources according to urgent and emergency needs.

Building financial sectors & departments

The process of structuring the ministry initialized by the expansion of building financial departments in Aden to accommodate the various sectors that have been reactivated within the process of restructuring the ministry. Therefore, it helped to keep pace with the developments and changes intended to be implemented within the various sectors of the ministry for the sake of improving financial performance.

Currently, the ministry structure includes all the sectors, which can be repre-

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحاليل- تقارير
مقالات- أخبار مالية- قرارات

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد